جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل وأثرها في تحقيق الصلابة المصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية

من إعداد الطلبة:

حاج قويدر فاطمة

ال سيد الشيخ امنة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 10 سبتمبر 2023

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

د. بن ساحة علي	جامعة غرداية	رئيسا
د. قرونقة وليد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د. بوهريرة عباس	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل وأثرها في تحقيق الصلابة المصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية

من إعداد الطلبة:

حاج قويدر فاطمة

ال سيد الشيخ امنة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 10 سبتمبر 2023

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

د. بن ساحة علي	جامعة غرداية	رئيسا
د. قرونقة وليد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د. بوهريرة عباس	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

الإهداء

الى أعز مخلوقين في هذا الوجود على قلبي، الى من لهمها الفضل في تربيتي وتعليمي الى من دعاني الى الامام ومنحني القدرة على مواصلة:

امي الحبيبة وابي الغالي (ادامهما الله لي) الى جدتي الغالية التي لم تبخل عليا بالدعاء اطال الله في عمرها . الى من تمنو لي الخير دائما اخواتي الاعزاء سارة ومريم، والى اخي الغالي نصرو. الى من تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقاتي ورفيقات دربي وفقهم الله

الى الذين زرعوا العلم في قلبي وحثوني على انهال العلم من منبعه اساتذتي الكرام الى كل طالب علم نتمنى له النجاح الى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي ....

حاج قويدر فاطمة

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى إله وصحبه اجمعين اما بعد...

اولا أشكر الله تعالى على فضله، بحيث وفقني لإنجاز هذا العمل بفضله. الحمد لله قبل كل شيء.

والدي العزيز "محمد آل سيد الشيخ" تعجز كلماتي عن شكرك وتقديرك على كل ما فعلته معي طوال حياتي، ومهما كتبت من رسائل الشكر فلن أستطيع أن أوفيك حقك لك كل الحب واحترام وأسأل الله أن يجعله من أهل الجنة

إلى أمي ليلى ايعيش التي ربتني منذ طفولتي، إلى أجمل وأحلى أم التي ساعدتني على تحقيق أمنياتي ونجاحي وطموحي، شكرا جزيلا لكي حبيبتي الغالية

وشكر خاص لأخواتي "فاطمة" "نور الهدى" "خديجة" "حليمة" ولكل أصدقائي الذين دعموني معنويا

وفي النهاية أتقدم بالشكر الجزيل لكل من كان معي وساعدني في إنجاز هذه المذكرة على أحسن وجه، والحمد لله رب العالمين.

آل سيد الشيخ آمنة

شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلالك وجهك وعظيم سلطانك. على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع، فسبحانك لا إله الا انت استغفارك واتوب اليك.

يشرفنا ان نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى من قدم لنا العون، الة من وجهنا وزودنا بشكل خاص، الى استاذنا الفاضل " قرونقة وليد "، المشرف على هذه المذكرة له منا خالص الاحترام والتقدير جزاه الله لنا كل خير

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من تلقينا منه علما او معرفة الى جميع اساتذتي بقسم العلوم الاقتصادية وكذلك لا ننسى الموظفين العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية غرداية الذين ساعدونا في عينة الدراسة والى كل من ساهم من قريب او بعيد ولو بكلمة واحدة لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة في جانبها النظري إلى التعرف على أهم المعايير والمبادئ التي أصدرتها لجنة بازل لضمان الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة لدى البنوك، بالإضافة إلى المعايير الحديثة المتعلقة بالحدود الدنيا لمتطلبات السيولة الواردة في اتفاقية بازل الثالثة لسنة 2010.

أما في جانب الدراسة التطبيقي فهدفت الدراسة الى تحديد **تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل** بأبعادها الثلاثة (**مؤشرات السيولة، مؤشرات رأس المال، مؤشرات الاستقرار المصرفي**) ***في تحقيق الصلابة المصرفية***، وتحقيقا لهدف هاته الدراسة تم تصميم استبيان موجه لعينة مكونة من 45 موظف من موظفي **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية**، وقد تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار V22 وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ل**تطبيق مقررات لجنة بازل** بمختلف أبعادها في ***في تحقيق الصلابة المصرفية*** ، وأن هناك أثر إيجابي لكل بعد من أبعاد ل**تطبيق مقررات لجنة بازل** (**مؤشرات السيولة ، مؤشرات رأس المال، مؤشرات الاستقرار المصرفي**) ***في تحقيق الصلابة المصرفية***

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، ادارة مخاطر السيولة، لجنة بازل، بنوك تجارية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Summary

This study aimed to comprehensively explore the significant criteria and principles set forth by the Basel Committee on Banking Supervision to ensure sound liquidity risk management practices within banks. Additionally, the study focused on the contemporary standards related to minimum liquidity requirements outlined in the Basel III Accord of 2010.

On the empirical front, the study sought to ascertain the influence of implementing the Basel Committee's regulations across its three dimensions (liquidity indicators, capital indicators, and banking stability indicators) in achieving bank resilience. To achieve this goal, a questionnaire was meticulously designed and distributed to a sample of 45 employees from Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR) agency in Ghardaia, Algeria. Data analysis was performed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) version V22.

The study's findings unequivocally demonstrate statistically significant impacts of implementing the Basel Committee's regulations across various dimensions in achieving bank resilience. Furthermore, the results indicate a positive influence of each dimension of the Basel Committee's regulations (liquidity indicators, capital indicators, and banking stability indicators) on enhancing bank resilience.

Keywords: liquidity risks, liquidity risk management, Basel Committee, commercial banks, Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
تشكرات	I
الإهداء	II
الملخص	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* والصلابة المصرفية	
تمهيد	2
المبحث الأول الإطار النظري للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية	2
المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)	28
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية على الصلابة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية	
تمهيد	36
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	37
المبحث الثاني : عرض ومناقشة نتائج الدراسة	52
خلاصة الفصل	73
الخاتمة العامة	75
قائمة المراجع	63

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	مطلوبات وإمدادات سيولة البنك	4
02	مؤشرات الصلابة المالية للبنوك التجارية	23
03	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	32
04	صفة وعدد عمال وكالة غرداية:	40
05	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	47
06	درجات مقياس ليكارث الخماسي	51
07	نتائج لمعامل الثبات ألفا كرو نباخ للعملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	52
08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	52
09	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل التعليمي.	53
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	54
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل	55
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	56
13	متوسطات الحسابية وانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المحور الأول	58
14	متوسطات الحسابية و انحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المحور الثاني	60
15	متوسطات الحسابية و انحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المحور الثالث	62
16	متوسطات الحسابية و انحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول القسم الثاني (المتغير المستقل)	64
17	المقارنة بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الحسابي المفترض لمحاور الدراسة والصلابة المصرفية	68
18	الانحدار بين مؤشرات السيولة والصلابة المصرفية	69
19	الانحدار بين مؤشرات رأس المال والصلابة المصرفية	70
20	الانحدار بين مؤشرات الاستقرار المصرفي والصلابة المصرفية	71

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
الشكل رقم: 01	نموذج الدراسة	هـ
الشكل رقم: 02	ركائز الصلابة المصرفية	22
الشكل رقم: 03	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية	44
الشكل رقم: 04	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	48
الشكل رقم: 05	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	53
الشكل رقم: 06	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	54
الشكل رقم: 07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	55
الشكل رقم: 08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل	56
الشكل رقم: 09	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	57

قائمة الملاحق

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
الملحق رقم: 01	استمارة الاستبيان	85
الملحق رقم: 02	قائمة المحكمين	89
الملحق رقم: 03	مخرجات نظام SPSS	90

المقدمة

تعد البنوك التجارية من المؤسسات الحيوية ضمن الاقتصاد الوطني، حيث تختص هذه البنوك في التعاملات المالية بهدف تحقيق الربحية، وذلك من خلال جمع الموارد المالية من الوحدات النقدية الفائضة ثم توجيهها نحو الجهات التي تواجه نقصا في تمويل أنشطتها، وبالتالي فالبنوك التجارية تلعب دورا بارزا وتؤثر بشكل قوي عبر مختلف المجالات.

وأثناء سعي إدارة هذه البنوك نحو تحقيق أقصى درجات الربحية من خلال أنشطتها، تتعرض لمخاطر تكمن في طبيعة عملها، والتي يجب أن تُتجنب أو يجب التخفيف من آثارها السلبية، وهذا للحفاظ على سلامة البنك بشكل خاص وعلى النظام المصرفي بشكل عام، نظرا لأن انتشار أي شائعات قد تؤدي إلى حدوث أضرار معتبرة لن يسلم من تأثيراتها حتى أقوى البنوك وأكثرها استدامة.

في الوقت الحاضر، تعد مخاطر السيولة من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية، ذلك أن نقص السيولة داخل البنوك يمكن أن ينجم عنه مجموعة من المخاطر قد تصل الى تراجع الثقة في سياسات البنك بشكل عام، وهذا ما سيؤدي إلى تراجع العملاء عن توظيف اموالهم في البنك وتحويل أموالهم إلى بنوك أخرى، ومن بين هذه المخاطر تلك المخاطر المتعلقة بالسيولة البنكية، التي تشكل محور اهتمام كبير للبنوك وتستحوذ على انتباهها بشكل كبير، حيث يمكن أن تعوق عملياتها وتحول دون تحقيق أهدافها، وهذا بدوره دفع المسؤولين والمهتمين بقطاع البنوك إلى إلقاء الضوء بوضوح على السياسات والاجراءات لتحقيق الصلابة البنكية، ويتم ذلك من خلال تحليل دقيق لمشكلات السيولة، حيث تأتي لجنة بازل إلى الواجهة في هذا السياق من خلال إصدارها لعدد من الوثائق المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة في البنوك والمؤسسات المصرفية هدفها تخفيف حدة هذه المخاطر ومحاولة تجنبها في المستقبل كما خصصت اللجنة محورا رئيسيا في اتفاقيتها الثالثة المتعلقة بكفاية رأس المال بالبنوك ومن خلال هذه الاتفاقية، تم توضيح الحدود الدنيا لمتطلبات السيولة التي يجب على البنوك الالتزام بها بهدف المحافظة على نسبة ملائمة من السيولة لتلبية جميع احتياجاتها الحالية والمستقبلية.

إن الإدارية الحديثة لمخاطر السيولة وكفاية رأس المال تعتبر من المواضيع المهمة لكل من السلطات النقدية والرقابية والمتمثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية، وبالتالي جاءت هاته الدراسة لمعرفة أثر الإدارية الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية في تحقيق الصلابة المصرفية.

على ضوء ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي

ما أثر الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* في تحقيق الصلابة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية؟

وهذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* وكذا الصلابة المصرفية؟
- ✓ هل لأبعاد الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية* دور في تحقيق الصلابة المصرفية؟
- ✓ هل هناك علاقة ارتباطية بين أبعاد الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية* والصلابة المصرفية؟
- ✓ هل هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* في تحقيق الصلابة المصرفية؟

أ. الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة ومن أجل دراسة وتحليل الموضوع بصفة دقيقة، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

"هناك تأثير إيجابي ومعنوي للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل على تحقيق الصلابة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** وكالة غرداية"

وتندرج تحتها الفرضيات الجزئية التالية:

- ✓ **الفرضية الجزئية الأولى:** "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات السيولة في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية "؛
- ✓ **الفرضية الجزئية الثانية:**" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات رأس المال في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية" ؛
- ✓ **الفرضية الجزئية الثالثة:**" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات الاستقرار المصرفي في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية" ؛

ب. أهمية الدارسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية القطاع المصرفي وتشجيعه والبحث عن سبل تنميته، خاصة فيما يتعلق بمنح القروض وهذا يستدعي ضرورة الاهتمام بإدارة سيولتها بكفاءة عالية لتتمكن من القيام بنشاطها الاساسي الا وهو منح القروض، وكون مخاطر السيولة من اهم المخاطر التي تؤدي بالبنوك التجارية الى الافلاس.

أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا سنحاول تحقيق جملة من الأهداف، نلخص أهمها فيما يلي:

- محاولة الإلمام بالإطار النظري للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* وكذا الصلابة المصرفية؛
- التعرف على أثر الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل في تحقيق الصلابة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** وكالة غرداية"؛
- محاولة الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكننا من خلالها صياغة توصيات يتم الاستفادة منها في تطوير القطاع المصرفي الجزائري.

ت. مبررات اختيار الموضوع: هناك دوافع شخصية وموضوعية لاختيار الموضوع

- تماشي الموضوع مع تخصص النقود والبنوك والذي نزاول فيه دراستنا؛
- الرغبة في معرفة وضع البنوك التجارية الجزائرية في خضم هذا الموضوع مع التأكيد على الاهمية البالغة لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية؛
- الرغبة الشخصية للتطرق للموضوع ومحاولة إضافة الجديد إلى الدراسات السابقة.

ث. حدود الدراسة

من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على إشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانبه، حددت مجال بحثي فيما يلي:

المجال الزماني: من أجل الإلمام بمختلف الجوانب العلمية والعملية للبحث، فضلت اختيار الفترة الزمنية للدراسة وهي تمتد من 15 مارس 2023 إلى 20 جوان 2023.

المجال المكاني: من أجل تسليط الضوء على حيثيات الموضوع خاصة في جانبه التطبيقي، قمنا بإجراء دراسة الحالة في بنك بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**وكالة غرداية

ج. منهج البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات أو نفي صحة الفرضيات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي إذ يعتبر من أكثر المناهج موافقة مع هذا الموضوع.

في الجانب النظري: اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يسمح بفهم الإدارة *الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل وعلاقتها بتحقيق الصلابة المصرفية*.

في الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على دراسة الحالة من خلال الاستبيان واستخدام برنامج SPSS من أجل معرفة مختلف المؤشرات وتحليلها للتعرف على مدى تأثير الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* في تحقيق الصلابة المصرفية بالبنك محل الدراسة

ح. صعوبات البحث:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، حيث لم يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها عدم توفر المعلومات الكافية المتعلقة بالإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل*، وكذلك عدم توفر المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع بالإضافة إلى عدم إرجاع عدد معتبر من الاستبيانات المقدمة لعينة الدراسة.

خ. نموذج الدراسة:

الشكل رقم: 01 نموذج الدراسة

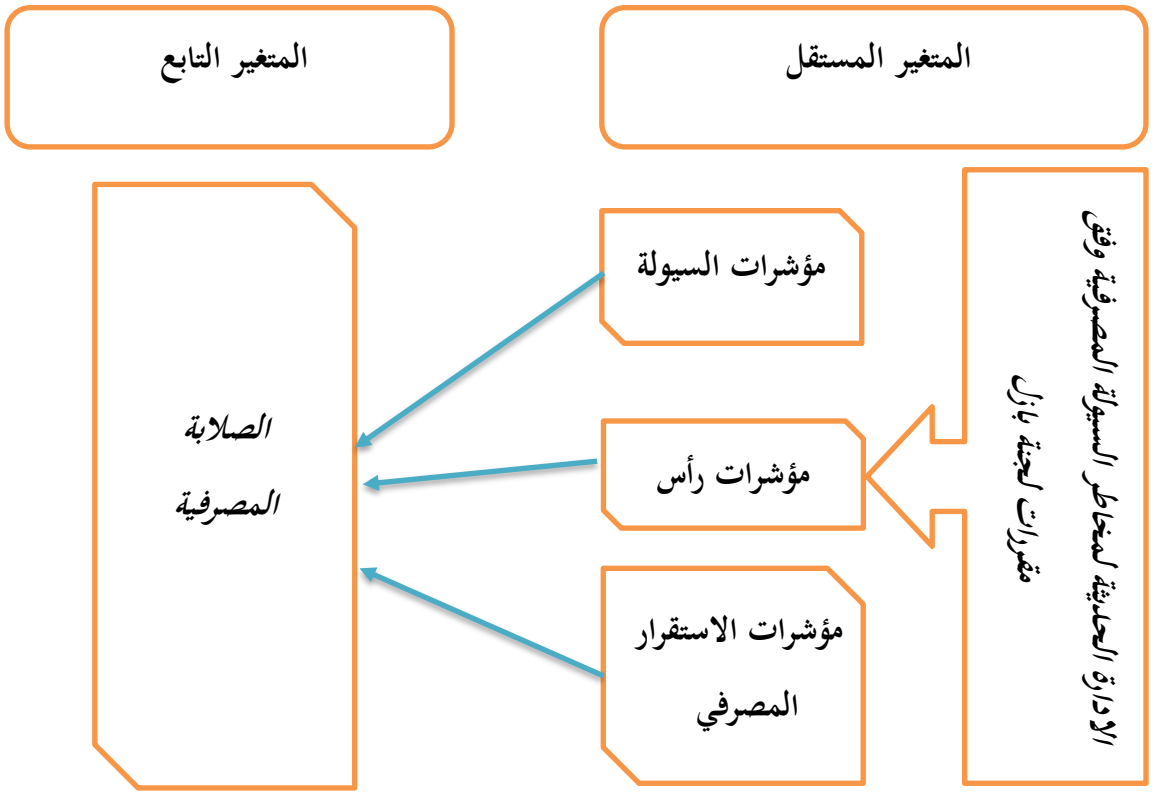

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الدراسات السابقة

د. هيكل البحث:

للتوصل إلى الأهداف المرجوة من الدراسة قسم البحث إلى فصيلين:

الفصل الأول: الذي سوف نستعرض فيه الأدبيات النظرية للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل وكذا الصلابة المصرفية، حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية وينقسم إلى ثلاثة مطالب الأول: ماهية الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والثاني ماهية الصلابة المصرفية والثالث العلاقة بين الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية

أما المبحث الثاني فهو يشتمل على الأدبيات التطبيقية وينقسم إلى مطالبين اثنين، أولهما عرض الدراسات السابقة: الدراسات العربية والدراسات باللغة الأجنبية ثم بعد ذلك ناقشنا مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة من خلال المطلب الثاني.

أما الفصل الثاني، فقد تمحور حول دراسة تأثير الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* في تحقيق الصلابة المصرفية بالبنك محل الدراسة، من خلال مبحثين، الأول إجراءات الدراسة الميدانية والثاني عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية

تمهيد:

تواجه البنوك والمؤسسات المالية مخاطر متعلقة بالسيولة، وتنشا هذه الاخيرة من طبيعة البنك ذاته او من المشاكل التي تأثر على الاسواق عموما مما يستدعي ضرورة تنبيه تلك البنوك الى تلك المخاطر عن طريق توفير المعلومات الكافية التي يمكن من خلالها قياس وتحليل تلك المخاطر والسيطرة عليها وتقوم هذه البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي ذألك من خلال تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات الى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي الامر الذي يترتب عليه تامين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب في الوقت اللازم ونظرا لتصاعد المخاطر البنكية بدا التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وايجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في العديد من الدول تقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك وفي اول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل لرقابة البنكية من مجموعة الدول الصناعية الكبرى تحت اشراف بنك التسويات الدولية

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الاسس النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر البنكية في ظل مقررات لجنة بازل بالإضافة الى التطرق الى الدراسات السابقة التي تمس الموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية وهذا بقصد تسهيل فهم متغيرات الدراسة وسيكون هيكل الدراسة في هذا الفصل مقسم كما يلي:

- **المبحث الأول الإطار النظري للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية**
- **المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)**

المبحث الأول: المبحث الأول الإطار النظري للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية

سنتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل وكذا الصلابة المصرفية، حيث ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث سنناقش في المطلب الأول الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل، وفي المطلب الثاني سنستكشف ماهية الصلابة المصرفية، وفي الأخير سنلقي الضوء على العلاقة بين الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل

تتجاوز مخاطر السيولة المصرفية اليوم الإطار التقليدي، حيث تتطلب البيئة المالية المعاصرة نهجا مبتكرا للتعامل مع هذه التحديات، وتعتبر إدارة مخاطر السيولة المصرفية من أبرز الجوانب الحيوية في بنية القطاع المصرفي وسنتطرق في هذا المطلب الى تحديد واستعراض مفهوم السيولة البنكية وأهميتها والعوامل المحددة لحجمها والتعرف على مخاطرها وفق مقررات لجنة بازل، ما سيتيح لنا فهما أعمق للأطر التوجيهية والمعايير التي تضعها اللجنة لمواجهة مخاطر السيولة.

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية، اهميتها، وأهم العوامل المحددة لحجمها

قبل التطرق مخاطر السيولة سنحاول التعرف على أهم المصطلحات ذات الصلة بالموضوع، وعليه سنتطرق إلى مفهوم السيولة البنكية.

أولا: مفهوم السيولة البنكية:

هناك عدة تعاريف للسيولة البنكية من أهمها ما يلي:

التعريف الأول: تعني قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا، والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي ويتطلب ما يلي:

- ✓ توفر نقد سائل لدى المصارف بشكل كاف؛
- ✓ سهولة الحصول على نقد عن طريق: القدرة على تسيير بعض موجودات البنك وبالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياطات النقدية الفورية او العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات
- ✓ القدرة على تسييل بعض موجودات البنك وبالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياطات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات؛
- ✓ قدرة البنك على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.[1]

الجدول رقم (01): مطلوبات وإمدادات سيولة البنك

المطلوبات من سيولة البنك	امدادات صندوق السيولة
مسحوبات الزبائن لبعض ودائعهم في البنك	ودائع الزبائن المختلفة
طلبات الزبائن للحصول على القروض و الائتمان البنكي بمختلف انواعه	الإيرادات اليت يكسبها البنك من بيع الخدمات البنكية
قيام البنك بسداد الاقساط او القروض المترتبة بدمته	سداد الزبائن لأقساط والقروض بدمتهم للبنك
قيام البنك بدفع تكاليف و نفقات العمليات و دفع الضرائب	قيام البنك بيع بعض موجوداته
قيام البنك بدفع توزيعات ارباح نقدية للمالكين	قيام البنك بالإقراض من سوق النقد

المصدر: اسعد حميد العلي ادارة المصارف التجارية، مدخل ادارة المخاطر، الطبعة الاولى، الذاكرة لنشر والتوزيع، الاردن عمان 2013 مرجع سبق ذكره ص 183

[1] سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين البيضاء، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العين البيضاء، 2017/2016

حيث يظهر الجدول حاجة البنك إلى السيولة عندما يزيد الطلب على أموال البنك السائلة مقارنة مع عرض الأموال السائلة.[1]

التعريف الثاني: السيولة البنكية هي مدى قدرة البنك على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات، وتمويل الزيادة في جانب الأصول. ويعتبر مستوى السيولة لدى البنك مناسبا إذا ما توفرت القدرة التمويلية لديه، وبكلفة سوقية مناسبة، لتمويل أصوله ونموها بالإضافة إلى مواجهة الانخفاض المتوقع أو غير المتوقع في الخصوم. وبشكل عام، فإن السيولة ترتكز بصورة أساسية على قاعدة التوافق فيما بين آجال استحقاق المطلوبات وبين آجال استحقاق المجودات بما يكفل حدوث ضغوط تمويلية آنية أو مستقلة، حيث أن فقدان هذا التوافق كليا أو توفره بنسبة ضئيلة من شأنه أن يهدد وضع السيولة.

التعريف الثالث: السيولة البنكية تعني احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير

ومن خلال هذه المفاهيم المختلفة للسيولة البنكية يمكن أن نستنتج مفهوم شامل للسيولة البنكية.

السيولة البنكية هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات.

[1] اسعد حميد العلي ادارة المصارف التجارية، مدخل ادارة المخاطر، الطبعة الاولى، الذاكرة لنشر والتوزيع، الاردن عمان 2013 ص 182

ثانيا: اهمية السيولة البنكية:

إن البنك يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين وكذا لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية؛ لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي:

- تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين *انها تظهر البنك أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإبقاء بالتزاماته تجاه جميع الافراد.
- انها تشكل تعزيز الثقة لكل من المقترضين والمودعين حملة الأسهم والتأكيد لهم بأن البنك قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.
- تأكد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بيها؛
- جعل البنك في مأمن من بيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته؛
- وجود السيولة يحمي البنك من الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.
- تمثل السيولة أهمية لإكساب البنك سمعة لدى الأطراف المتعاملة معه (العملاء، المستثمرين، العاملين وكذلك الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها، حيث أن عدم سداد التزامات البنك في مواعيدها يؤدي وقوعه في سمعة سيئة.
- تمثل السيولة أحد الاهداف الاستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراره ونموه.
- الاستفادة من قرض الاستثمارات الربحية العالية، وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على القروض.
- سوف لا تجعله يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته.
- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي.

ثالثا: العوامل المحددة لنسبة السيولة ومصادرها في البنوك التجارية.

أهم العوامل التي تحدد حجم سيولة البنك عند دراسة وتحليل أي ميزانية ألي بنك سنلاحظ بعض المؤشرات التي تحدد حجم السيولة وهي:

- **طبيعة وسلوك الودائع:**

أي كلما كانت الودائع قريبة الاستحقاق أي الودائع تحت الطلب والتي تتمتع بدرجة سيولة أعلى من ودائع التوفير والودائع الثابتة. كما أن الودائع الجارية) أو تحت الطلب (للأفراد تتطلب درجة سيولة أعلى من مثيلتها للشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية.

- **الوعي المصرفي لدى الجمهور:**[1]

نلاحظ أنه في البلدان المتخلفة فإن درجة الوعي المصرفي منخفضة حيث تفضل أن ترى أموالها تحت يدها باستمرار وعدم قيامها باستخدام الصكوك أو أدوات الوفاء المختلفة...إلخ أما المجتمعات المتقدمة نلاحظ أن التعامل يزداد بالنسبة للصكوك وأدوات الوفاء المختلفة وبطاقات الائتمان على حساب النقد وهذا ما يزيد من خلق الائتمان

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك عالقة عكسية بين الوعي المصرفي والسيولة أي أنه كلما زاد الوعي المصرفي انخفضت نسبة السيولة لدى المصارف بالعكس.

- **رقابة البنك المركزي:**

إن رقابة البنك المركزي تشكل عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة وبالتالي على حجم الائتمان الممنوح حيث أن البنك المركزي يشترط على المصارف أن تحتفظ بنسبة سيولة معينة الا تقل مثال عن9050 في خزائن

[1] نصر رمضان، دور المعلومات المحاسبية والمالية في ادارة مخاطر السيولة، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، قسم الحاسبة والتمويل، كلية التجارية، الجامعة الاسلامية، غزة2013

البنك أما نسبة الاحتياطي القانوني من الودائع فقد حددها بنسبة ال تقل عن 9620 مثال من اجمالي الودائع المودعة لديه أما نسبة الضمان فترتبط ارتباطا مباشرا بسمة السيولة وعلى أساس التناسب الطردي.

رابعا: مصادر السيولة البنكية:

وتنقسم مصادر السيولة الى مصادر داخلية ومصادر خارجية كالاتي:

أ) **المصادر الداخلية:** وهي تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي السيولة، وتشتمل على حقوق المساهمين من رأس المال واحتياطات وارباح المحتجزة والمخصصات وبعض المصادر الاخرى مثل التمويل من المساهمين على ذمة زيادة رأس المال والقروض الحسنة من المساهمين.

ب) **المصادر الخارجية:** تشتمل المصادر الخارجية للأموال في المصارف على الودائع بأنواعها، الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) والودائع الادخارية (حسابات التوفير) وودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار) وودائع المؤسسات والصكوك بأنواعها (صكوك الاجارة والمضاربة والمشاركة وغيرها) ودفاتر الادخار وشهادات الايداع.

تشكل القروض وأقساط القروض المدينة والفوائد والعمولات وكذلك سحب البنك من ودائعه لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزء ليس بسيطا من مصادر سيولة البنك، بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك لتعزيز السيولة لديه وبهذا الخصوص تحاول البنوك في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها تعتبر أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط، تنمية الودائع (استقطاب الودائع) إصدار شهادات الإيداع إن أمكن قانونيا الاقتراض من البنك المركزي وبنوك أخرى.

الفرع الثاني: مخاطر السيولة وسياسات واجراءات ادارتها (وعلاقتها بالربحية ولجنة بازل)

اولا تعريف مخاطر السيولة المصرفية

تعتبر مخاطر السيولة من اهم المخاطر التي تواجه البنوك في الوقت الحالي، ذألك ان نقص السيولة في البنوك يؤدي الى مخاطر عديدة قد تصل الى فقدان الثقة في سياسة البنك في حد ذاته الامر الذي يؤدي بدوره الى تراجع العملاء عن توظيف اموالهم في البنك وتحويلها لبنوك اخرى. ويمكن تعريف مخاطر السيولة كما يلي:

التعريف الأول: مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج ،بسبب تغير مفاجئ لسلوك المودعين ،وفي هذا الوضع يمكن ان يفرض اعلى البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الاجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة [1]

التعريف الثاني : يعتبر خطر السيولة عدم كفاية ارصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجات المقترضين ،ويتعاظم هذا الخطر عند عدم استطاعة البنك توقع الطلب الجديد على القروض او المسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول الى مصادر جديدة لنقدية .[2]

[1] اسيا قاسمي وحمزة فيلالي المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي الاول حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها في اقتصاديات دول العالم يومي12-13 ديسمبر 2011.

[2] سمية بركاني، ادارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين البيضاء، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك جامعة ام البواقي، سنة 2016/2015

ومما سبق يتبين ان خطر السيولة ينتج عن عدم كفاية الاصول قصيرة الاجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الاجل، فهو يحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الاصول والخصوم، ويزداد هذا الخطر عندما يصعب على البنك توفير الاموال بتكلفة معقولة، ويمكن ان ينتهي بإفلاس البنك

ثانيا: اسباب مخاطر السيولة

اهم الاسباب التي تؤدي الى خطر السيولة ما يلي :[1]

- ازدياد حالات السحب وبالأخص المبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض اصوله بقيمة اقل من قيمتها الدفترية وفاءا بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيه
- جانب الالتزامات بمعنى عند ازدياد طلبات السحب المودعين لأرصدتهم فقد يتضرر البنك من ذألك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه بالاقتراض بتكلفة اضافية من البنوك الاخرى او اصدار مزيد من اوراق مالية لسندات
- جانب الاصول حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشا مخاطر السيولة التي تتسبب في دفع البنك لبيع اصوله بقيمة اقل من قيمتها الواجبة لتوفير سيولة
- عدم مناسبة تواريخ استحقاق قصيرة الاجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الاجل المستحقة للبنك

[1] عتروس صونيا، ادوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015/2014

- السحب المفاجئ التي تتعرض لها البنوك نتيجة اهتزاز الثقة لدى الجمهور المودعين على إثر النكسات التي تصيب البنوك التجارية اثناء مزاولة نشاطها الائتماني (الاندفاع على البنوك من السلوكيات غير المستقرة للمودعين)
- خطر السيولة يمس بصفة رئيسية النظام البنكي للبلاد الناشئة التي تكون الاسواق النقدية بها ما تزال في طور التشكيل.
- غياب التعاون بين البنوك والقدرات المحدودة للاتصال والنقل كأحداث سبتمبر 2011 التي ضربت الولايات المتحدة الامريكية ادت الى اتلاف انظمة الاعلام الالي، والنقل، والمؤسسات المالية اغلقت ابوابها وتوقفت انظمة الدفع، على الرغم من ان بعض البنوك كانت لها فوائض كبيرة والبعض لها خسائر
- صعوبة الحصول على سيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض او صعوبة تسييل الاصول
- تمويل البنوك لاستثمارات طويلة الجل بموارد قصيرة الاجل
- رغبة البنوك على الحصول على عوائد كبيرة، وذألك لان العوائد تتناسب طرديا مع المخاطرة
- قد تنشا مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من قبل البنك مما يتطلب ان يقترض البنك اموال اضافية

ثالثا: انواع مخاطر السيولة في البنوك:

1- **مخاطر السيولة التمويلية:** تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية او المستقبلية بكفاءة بدون ان يؤثر ذألك على العمليات اليومية او الوضع المالي للمصرف

2- **مخاطر السيولة التسويقية** : تنشا عندما يتعذر على المصرف بيع احد اصوله ورهنه على وفق سعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسييلها بالسوق (تعرف كذألك بمخاطر التصفية)[1]

3- **مخاطر السيولة العرضية**: تنشا عند الاستعمال المفاجئ ل بعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة او السحب المفاجئ لودائع العملاء.

رابعا: سياسات واجراءات ادارة مخاطر السيولة المصرفية:

إن إدارة هذه المخاطر يتطلب الامر ما يلي:

- تطبيق نظم معلومات ادارية ومالية تعكس تطورات اوضاع السيولة؛
- تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة؛
- الادارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذألك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية؛
- المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة؛
- وجود قاعدة تمويل من حيث مصادر الاموال واجال استحقاقها.

وتعد المؤشرات والنسب المالية من اهم ادوات التحليل المالي التي تعتمد عليها الادارة في عملية تحليل القوائم المالية

تستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية سواء من جانب تغطية العجز أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل ما يلي:[2]

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2007 ص240-241

- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للبنك؛
- إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية؛
- إعلان السياسات والإجراءات الخاصة (الاستراتيجيات) بإدارة السيولة للبنك بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛
- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ؛
- تنويع مصادر التمويل؛
- السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية؛
- توافر نظم حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة والحديثة؛ وذلك حتى يتسنى قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة؛
- التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطر المتدنية كشراء السندات في حالة وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة؛
- إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض السيولة؛
- الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل التي قد تكون لليلة واحدة، فالبنك الذي لديه عجز يقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك.

الفرع الثالث: علاقة مخاطر السيولة بالربحية ولجنة بازل

أولا: علاقة مخاطر السيولة بالربحية

السيولة والربحية هدفان متلازمان ومتعارضان في الوقت نفسه ومبدأ التلازم بينهما ناشئ عن اهمية كليهما لوجود اي مؤسسة واستمرارها.

فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الافلاس والتصفية، والربحية ضرورية لنمو واستمرار البقاء لان الخسارة ستؤدي الى تآكل حقوق اصحاب المؤسسات وبالتالي تصفيتها.

وتؤدي عملية الاحتفاظ البنك بالسيولة كبيرة إلى تعرضه لفقدان فرصة الحصول على أرباح كان من الممكن الحصول عليها لو قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها ومن هنا يتجلى التعارض بين الربحية والسيولة، وهي المشكلة الرئيسية في الأعمال البنكية، ويمكن إيضاح طبيعة هذا التعارض عند مقارنة مسك النقد في الصندوق واستخدامه بشكل آخر فالنقد كما هو معلوم يمثل السائل المطلق الذي تقارن به سيولة باقي الأصول وكل استخدام آخر للنقد يبتعد به عن السيولة المطلقة لدرجة ما.

وتمتاز بعض أنواع الاستخدام بكونها قريبة من النقد بحيث يمكن تحويلها له بسرعة ودون تحقق خسارة؛ غير أن هذا الاستخدام يتطلب التضحية بجزء من دخل البنك[1].

ولهذا تعتبر في كثير من الحالات الربحية هي الهدف والسيولة هي القيد على هذا الهدف، فعلى البنك أن يسعى لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى، والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة مع الاحتفاظ بقدر ملائم من الأصول السائلة

[1] حكيم براضية، التصكيك ودوره في ادارة السيولة في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير تخصص مالية وحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2010/2011 ص5 -6

لمواجهة طلبات العملاء، وذلك بالبحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة الأصول والخصوم.

وللموازنة بين السيولة والربحية طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها:

أ – طريقة جمع الأموال: تفترض هذه الطريقة لا تمييز بين أموال المشروع، ويجري استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع.

تعطي الأولوية عند ترتيب أولويات توظيفاتها عناية خاصة لعنصري السيولة والربحية.[1]

ب–طريقة تخصيص الأموال: التمييز بين الأموال على أساس مصادرها: طبيعة المصدر والاستعمالات الملائمة له، تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية تفترض هذه الطريقة أن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت منه الأموال.

ج– المدخل العلمي: استعمال معادلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل

وتتطلب الطريقة العلمية لإدارة الأصول تحديد الهدف من إدارة الأصل وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق، التعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلف البنود مقارنة مع الصناعة.

[1] عتروس صونيا، ادوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في تخفيض الخطر، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، جامعة ام البواقي، 2015/2014 ص13-14.

ثانيا: لجنة بازل ومخاطر السيولة

1. **تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:** تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية تحت مسمى لجنة الأنظمة البنكية والممارسات الرقابية من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات للرقابة البنكية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا؛ كنداء فرنسا ألمانيا إيطاليا اليابان هولندا سويسرا السويد، بريطانيا إسبانيا لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعرف بأنها: لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، واستطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة البنكية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع البنكي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في وال الرقابة البنكية، ويمكن تلخيص طبيعة عمل لجنة بازل فيما يلي:

- هيئة دولية مستقلة متخصصة في الرقابة والإشراف البنكي؛
- هيئة تتعاون مع بعض الهيئات والفعاليات الدولية في المجال المالي.

2. مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل [1]

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة مبادئ لإدارة مخاطر السيولة؛ وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه.
- يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة، فعلى الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بقدر كاف من السيولة، وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الاستراتيجيات والسياسات والممارسات مرة واحدة سنوًيا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية؛

[1] كراتة كلثوم، بوعقة صفاء، ادارة مخاطر السيولة ودورها في تعزيز المركز المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، خلال فترة 2021/2018، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شاهدة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022/2021.

- على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية؛
- على إدارة البنك أن تؤخر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛
- على البنك مراقبة ومتابعة تعرضه لأخطار السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات التنظيمية القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛
- على البنك أن يقوم بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فعّال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل؛
- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛
- على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والمواد المولدة للسيولة وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط وطوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛
- على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة؛

- على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛
- على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دوريًا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك؛
- على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

كما ركز التعديل الجديد لمقررات لجنة بازل 3 على دعم السيولة من خلال ما يلي:

1. معيار نسب تغطية السيولة:

يتضمن هذا المعيار على ان يحتفظ البنك بالسيولة ما يعادل او يزيد عن نسب السيولة الصادرة خلال 30 يوم او يطبق هذا المعيار اعتبارا من 2023/01/01

2. معيار نسب التمويل المستقر:

يهدف هذا المعيار لتحقيق سيولة مستقرة لفترة أطول من المعيار الاول وهي سنة وذلك من خلال حوافز للبنك لتمويل نشاطاته من خلال معيار اموال مستقرة، وتماثل هيكلة الموجودات والمطلوبات

المطلب الثاني: ماهية الصلابة (السلامة) المصرفية:

الفرع الأول: مفهوم الصلابة (السلامة) المصرفية وأهميتها:

أولا: مفهوم الصلابة (السلامة) المصرفية

وفقا لصندوق النقد الدولي (FMI) تعد مؤشرات السلامة دليلا للإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي تنجر عنها في أسوء الأحوال فشلا للقطاع المصرفي[1].

ويكون القطاع المصرفي والمالي صلبا مستقرا إذا اتسم بالإمكانيات التالية[2]:

- تيسير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج)؛
- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وادارتها؛
- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

ومؤشرات السلامة هي مؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية أو الداخلية والاقتصادية عموما، وهي تعمل كأداة إنذار مبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر[1].

[1] FMI, Indicateurs de solidité financière, guide D'établissement, 2006, p02.

[2] غاري شينازي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36 صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005 ص 2.

وعلى هذا الأساس فإن تقييم الصلابة والسلامة المالية تعبر عن عملية تقويم مركزة لعمليات وأنشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطرة والتقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي، بهدف تحديد أي حالة ضعف موجود فيه في أي فترة زمنية، وكذلك الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على مقابلة متطلباته ومن تم تعزيز الأداء الاقتصادي وتراكم الثروة[2].

من خلال ما سبق يمكننا القول إن الصلابة المصرفية هي وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي للبنك وذلك باستخدام أدوات ومؤشرات إجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدف أساسي بكفاءة وتقدير المخاطر وامتصاص الصدمات

ثانيا: أهمية الصلابة المصرفية:

تكمن أهمية الصلابة المصرفية فيما يلي[3]:

- تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية؛
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها؛
- تعمل كمؤشرات إنذار مبكر في الأزمات والصدمات المصرفية، وتسمح بمقارنة من خلال المؤشرات عبر النظم المصرفية

[1] أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص2.

[2] صلاح الدين محمد أمين الإمام، استخدام نظام التصنيف "Camels" في تحقيق السلامة المالية للمصارف العراقية، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد 13، 2010، ص9.

[3] أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص02

الفرع الثاني: ركائز الصلابة المصرفية

تبنى الصلابة المصرفية على خمسة ركائز، يلخصها الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): ركائز الصلابة المصرفية

المصدر: wimboh santoso, sukarela Batunanggar, Effective Financial System Stability Framework, South East Asian Central Banks (SEACEN) Research and Training Centre, Malaysia, 2007, p5.

إن الدول تعمل وبشكل كبير على سلامة أنظمتها المصرفية وذلك لأنه إذا حدث وأن تأثرت مصارف تلك الدول بأي طريقة بأزمة مالية، فإنه في هذه الحالة سوف تتحمل تلك الدول تكاليف إعادة العافية إلى جهازها المصرفي ومن ناحية أخرى تعتبر المصارف حلقة وصل بين المقرضين والمودعين وأي أزمة تتعرض لها المصارف سوء تؤثر على ثقة الزبائن المحليين والأجانب.

الفرع الثالث: مؤشرات الصلابة (السلامة) المصرفية

تعد مؤشرات الصلابة (السلامة) المالية للقطاع المصرفي من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة الكلية وتقييم أوضاع الاستقرار المالي، والتي تضم مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الموجودات، مؤشرات

السيولة، مؤشرات الربحية، وضمن الجهود الدولية أعد صندوق النقد الدولي بيانا أساسيا يشمل المؤشرات السابقة ضمن المجموعة الأساسية والمحبذة للمؤشرات المالية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات الصلابة المالية للبنوك التجارية

المؤشرات الأساسية	
كفاية رأس المال	– نسبة رأس المال المقررة من الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر – نسبة رأس المال الأساسي من الأجهزة الرقابية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر – نسبة القروض المتعثرة – المخصصات الى رأس المال.
جودة الأصول	– نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية
الإيرادات والربحية	– العائد على الأصول – العائد على أسهم رأس المال – نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل – نسبة المصروفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل
السيولة	– نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول – نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
الحساسية لمخاطر السوق	– نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الصعبة الأجنبية إلى رأس المال
المؤشرات الداعمة	
	– نسبة رأس المال إلى الأصول – نسبة الانكشاف الكبيرة الى رأس المال – نسبة التوزيع الجغرافي للقروض إلى مجموع القروض – نسبة مركز الأصول الإجمالية في المشتقات الآلية إلى رأس المال – نسبة مركز الخصوم الإجمالية في المشتقات الآلية إلى رأس المال – نسبة مكاسب (خسائر) التداول النقد الأجنبي إلى مجموع الدخل – نسبة المصروفات على العاملين إلى المصروفات غير الفوائد – الفرق بين سعر الفائدة المرجعي على القروض وعلى الودائع – الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر الفائدة بين البنوك – نسبة ودائع العملاء إلى مجموع القروض – نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم – نسبة صافي المركز المفتوح في أسهم رأس المال إلى رأس المال

المصدر : غاري شينازي، **الحفاظ على الاستقرار المالي**، قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005، ص9

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات الصلابة المالية:

1. مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators :

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة.

وتتعدد مؤشرات كفاية رأس المال وتتعدد مؤشرات كفاية رأس المال إحساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية Off Balance Sheet Items مثل المتاجرة في المشتقات Financial Derivatives

2. مؤشرات جودة الأصول:Asset Quality Indicators

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان Crédit Risk المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكالات Trusts والرهونات والإتجار بالمشتقات Financial Déviations كما أنه في بعض البلدان مثل البحرين يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عمليات البنوك التي تقدم خدماتها لغير المقيمين Off Share Banks وذلك لإمكانية انتقال المخاطر منها إلى قطاع البنوك المقيمة.

3. مؤشرات سلامة الإدارة Management Saunders Indicator

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية كغيرها من المؤسسات، إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات Operational Risk إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها.

4. مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings and Profitability Indicators

إن انخفاض هذه النسب يعطي إشارة إلى وجود إشكالات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية في حين الارتفاع العالي غير الطبيعي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. وهناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

أ. **العائد على الأصول Return on Assets (ROA)** وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح مثل الأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب الأرباح باستثناء الأرباح الطارئة وغيرها[1].

ب. **العائد على حقوق الملكية : Return on Equity (ROE)** إن هذه النسبة المقاسة بصافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وعلى كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال، أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال بشكل عام يمكن احتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته

[1] أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص 27-30

المختلفة، رأس المال الشريحة الأولى (Tier 1) والثانية (Tier 2) كما يمكن احتساب نسب رأس المال بتعريفاته المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.

ت. **معدلات الدخل والإنفاق** :(Income and Expense Ratios) إن مثل هذه النسب ممكن أن تغطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة المؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذ هذه المؤسسات إن هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المتاجرة أو غيرها. وحتى يمكن تحديد أي من عمليات المتاجرة التي تدر الأرباح تجارة الأسهم والسندات أسعار الصرف أو غيرها في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تأكل هذه الأرباح.

فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الرواتب والأجور أو مدفوعات الفوائد أو غيرها من النفقات.

5. مؤشرات السيولة Liquidity Indicators

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي في المؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة مؤشرات السيولة بشكل عام تشمل جانب الأصول، وليس فقط الأصول، في جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير[1]

[1] أحمد طلفاح، المرجع السابق ص 31 – 32.

6. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity to Market Risk Indicators

يتعلق مؤشر الحساسية بعمليات المتاجرة في المحافظ التي تتضمن العديد من الأدوات المالية كالأسهم والسندات الحكومية والمشتقات المالية، حيث تكون هذه الأدوات عادة محفوفة بعدة مخاطر مثل أسعار الأسهم، حيث تشير إلى تذبذب أسعار الأسهم (Volatility) التي يمكن حسابها من خلال نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" أو "المضاربة في تسعير الاصول، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة وأسعار السلع.

تتكون درجة الحساسية من أربعة مؤشرات لمختلف الأنواع من المخاطر، وهي:

مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار السلع[1]

الفرع الرابع: سياسات تحقيق الصلابة المصرفية

إن تحقيق والمحافظة على الاستقرار والصلابة المالية للأقطار المختلفة يستوجب تبني سياسة مالية ذات شقين:

الشق الأول: وقائي موجه نحو الحيلولة دون وقوع الأزمات والمشاكل في النظام المالي، ومن الأمثلة على الحالات التي يكون النظام المالي فيها في ضائقة، هي:

- وجود مشاكل في السيولة؛
- التدهور الذي يعتري نوعية الموجودات نظرا لزيادة القروض الرديئة والمتعثرة؛
- زيادة التركز الائتماني في قطاعات عرضة للتقلبات.

وتؤكد الإجراءات الوقائية التي تحول دون ذلك على ضرورة استمرار الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية بصورة منتظمة وذلك بهدف تحقيق سرعة التشخيص المبكر (الإنذار المبكر) لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي.

الشق الثاني: علاجي في طبيعته، ويسعى لاحتوائه الأزمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بها.

[1] صندوق النقد العربي، تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، أبو ظبي، 2017، ص7.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة):

سنتناول في هذا المبحث الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية من خلال عرضها ومناقشة نتائجها ومحاولة المقارنة بينها وبين دراستنا الحالية (أوجه التشابه والاختلاف)

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغات الأجنبية

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. **دراسة: خوبيزي مريم ادارة مخاطر الاتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفق معايير الرقابة المصرفية اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د تخصص مالية وبنوك جامعة الجزائر 3 سنة 2017/ 2018**

تهدف هذه الدراسة الى الرغبة في وضع إطار توضيحي يساعد المؤسسات المصرفية على تحسين نظم ادارة مخاطر السيولة والائتمان مستندة على معايير الرقابة المصرفية والعمل على تشجيع البنوك لإقامة وتطوير هياكل ادارة مخاطر السيولة وانشاء وحدات متخصصة في ذألك باستخدام مجموعة من المقاييس والتدقيق المستمر لممارسة السيولة ووضع خطط احتياطية لمواجهة الازمات المفاجئة وقصيرة المدى، وتكمن ايضا في عرض كل من مقررات لجنة بازل حول الرقابة على البنوك بغية الاعتبار منها وكذألك فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي تشكل القاعدة الاساسية لأداء جيد في المؤسسات البنكية ولذألك لابد من عرض الاجراءات والادوات المستخدمة من طرف البنوك الخاصة المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية وتحفيز البنوك على تطبيق الاساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر

2. **دراسة كراتة كلتوم، بوعفة صفاء، ادارة مخاطر السيولة ودورها في تعزيز المركز المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة تقرت خلال الفترة 2021/2018 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، سنة 2022/2021**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على تعزيز المركز المالي بالبنوك التجارية في الجزائر» وذلك بأسقاط الضوء على البنك الوطني الجزائريBNA وكالة تقرت كنموذج بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2018-2021، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- يرتكز البنك الوطني الجزائري على الاسلوب العلاجي في ادارة مخاطر السيولة وذلك بالتركيز على الضمانات ومعالجة القروض.
- عدم التزام البنك محل الدراسة بإتباع توصيات لجنة بازل فيما يتعلق بالإدارة الحديثة لمخاطر السيولة؛ من خلال التركيز على الأساليب التقليدية في تقييم إدارة هذا النوع من المخاطر.
- لا تساهم الطرق المتبعة في إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنك الوطني الجزائري بشكل فعال في التقليل من حجم مخاطر السيولة.

3. **دراسة مروان الخياط، حسين الشيخ علي، مالك سليمان 2013 بعنوان "إثر المعلومات المحاسبية في فعالية ادارة مخاطر السيولة المصرفية " دراسة ميدانية في المصرف الصناعي سورية، مجلة تنمية الرافدين العدد 114 المجلة 35 .2013**

تأتي اهمية البحث في الدور الهام لإدارة السيولة في المصارف باعتبارها تمثل محور العمل فيها وبتالي ينبغي العمل على تحسين الوسائل والادوات التي يمكن من خلال تحسين ادارة مخاطر السيولة في المصارف، وتوفير كافة المعلومات من خلال تطوير نظام المعلومات وتحسين مخرجاتها بحيث تتسم بالخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية الجيدة

هدفت هذه الدراسة الى تحديد دور المعلومات المحاسبية في فعالية ادارة مخاطر السيولة اذ ان لسيولة اهمية كبيرة في اي مصرف وذألك لأنها تمثل العمود الفقري لنشاطه حيث كان لابد من ادارة هذه السيولة بشكل متوازن حيث يقلل من مخاطر السيولة الممثلة في فائض او عجز، حيث يمثل مجتمع البحث من كافة الكوادر الموجودة في المصرف الصناعي وفروعه المنتشرة والتي بلغت 15 فرع من أصل 17.

4. **دراسة: عتروس صونيا ؛أدوات الإدارة السيولة في البنوك ودورها في تخفيض الخطر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**BNA **مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، جامعة ام البواقي، ام البواقي 2014 –2015**

تهدف الدراسة الى فيف حدة من الحدة المتوقعة مستقبلا معتمدة في ذلك أسلوب قياسها وهذه السيولة مهمة للبنك على الوفاء بالتزاماته وبمان اهم دور للبنوك هو امداد الاقتصاد القومي اللازم لتنمية فان خلل يحدث البنوك سيلحقه لا محالة خلل في الاقتصاد القومي بصفة عامة لذلك فان البنوك التجارية ان تقوم بوظائفها على اكمل وجه وبعد جلب السيولة ومن اهداف التي تسعى اليها البنوك التجارية حتى لا تقع في ازمة السيولة فتفقد مكانتها في الجهاز المصرفي ولذلك سعت هذه البنوك الى اعتماد الأدوات المالية لتوفير السيولة ومن النتائج المتواصل اليها

من خلال نتائج الاستبيان تلجأ البنوك الى الاقتراض من سوق راس المال عن طريق اصدار السندات بلا ضمان تطرح الاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة وتلجا كذلك الى البنوك المركزية في حالة عجز لتوفير السيولة للازمة أي تعرضه لخطر السيولة، اما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي، واما عن طريق الاقتراض منها كما تلجا اليها في حالة فائض لإيداعه لديها وتلجا البنوك الى الأداة المالية المتمثلة في فيض او زيادة حجم الاستثمار في القروض بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض. تستطيع البنوك او الأعمال سد العجز الطارئ في السيولة لديها باللجوء الى اتفاقية إعادة الشراء وذلك باستخدام اذونات الخزينة ويلجأ المصرف الى الاقتراض من المؤسسات المالية لغرض تغطية العجز في الاحتياطي القانوني.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

دراسة: 2014Niels Knevels بعنوان:

"The impact of Basel III on banks' value"

هدفت هاته الدراسة إلى تبيان أثر الإعلان عن متطلبات رأس المال والسيولة وفق اتفاقية بازل 3 في 12 سبتمبر 2010 على عوائد أسهم البنوك المدرجة في بورصة الاتحاد الأوروبي، وشملت العينة 78 بنك، وتم فيها بناء نموذج يمثل فيه المتغير التابع قيمة البنك أما المتغيرات المستقلة فشملت: إجمالي أصول البنك، نسبة النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الودائع (قياس السيولة) ونسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، والعائد على حقوق الملكية، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وقد أظهرت النتائج أن البنوك مرتفعة رأس المال تعطى قيمة سالبة بـ 3.26 % خلال الأحد عشر يوما السابقة لتاريخ الإعلان عن اتفاقية بازل 3 لكن بمجرد الإعلان عنها وفي الأيام الثلاثة اللاحقة لذلك ارتفعت قيمة البنك بـ 0.6%، كما اتضح أن تلك

البنوك أقل تأثرا بالإعلان عن اتفاقية بازل 3 من البنوك منخفضة رأس المال، و أن البنوك التي تتميز بارتفاع معدلات الربحية هي أقل عرضة لتحقيق عوائد تراكمية سالبة من البنوك منخفضة الربحية، وأن البنوك التي تمتلك أصولا عالية السيولة في ميزانياتها العمومية أقل عرضة للتأثر بالإعلان عن اتفاقية بازل 3 من البنوك التي تمتلك أصولا أقل سيولة.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

حاولنا في هذا المطلب تلخيص أوجه المقرنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية حيث سنوضح نقاط التشابه ونقاط الاختلاف، كما سنتطرق لأهم النقاط التي استفدنا منها.

الجدول رقم 03: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان والمكان	أنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2024/2023 أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية	أنجزت من 2009 إلى 2018 وتمت الدراسة في أماكن عربية وأجنبية.
من حيث العينة	ركزنا في دراستنا على عينة عشوائية من موظفي البنك	ركزت على عينات مختارة كالعملاء وموظفي البنوك محل الدراسة
من حيث منهج الدراسة	إسقاط الجانب النظري على الجانب تطبيقي حيث اعتمدنا على الاستبيان حتى ندعم الدراسة .	اعتمدت أغلبها على الاستبيان أيضا إضافة الى تناول بعض الدراسات الطرق التحليلية لتفسير المتغيرات
من حيث المتغيرات	اعتمدت دراستنا على متغيرين هما: الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية	تناولت الدراسات السابقة على متغيرات مختلفة منها: مخاطر السيولة، الصلابة المصرفية، معايير الائتمان، الصلابة المصرفية، رضا الزبائن.. الخ
من حيث الهدف	تهدف دراستنا إلى الوقوف على أثر الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل في تحقيق الصلابة المصرفية	هدفت معظم الدراسات السابقة إلى التعرف على مفاهيم مختلفة متعلقة أساسا بالمخاطر البنكية ومقررات لجنة بازل 3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

ونلخص مجال الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

- ضبط متغيرات الدراسة حيث كان المتغير المستقل للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة *المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* والمتغير التابع الصلابة المصرفية؛
- ضبط المصطلحات الأساسية للبحث؛
- الاطلاع على مختلف المناهج المستخدمة مما فتح لنا كباحثين في إعداد المنهجية المتبعة؛
- ساهمت مجمل الدراسات السابقة وبشكل كبير في إعداد الاستبيان؛
- الإلمام بالنتائج المتوصل إليها من الدراسات السابقة مما مكننا من الانطلاق في الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل:

تم استعراض الأدبيات النظرية للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل والصلابة المصرفية، فتم التطرق إلى مفهوم السيولة البنكية وأهميتها، مع التركيز على العوامل المحددة لحجمها ومصادرها، كما تم تسليط الضوء على مخاطر السيولة وسياسات وإجراءات إدارتها، وكيف يمكن أن تؤثر على الربحية وارتباطها بلجنة بازل.

كذلك تم استعراض مفهوم الصلابة المصرفية وأهميتها، وتم تسليط الضوء على ركائزها ومؤشراتها، بالإضافة إلى السياسات التي تهدف إلى تحقيق الصلابة المصرفية.

ويظهر من خلال ما تطرقنا له من مفاهيم أن فهم مخاطر السيولة وتعزيز الصلابة المصرفية يعتبران أمورًا بالغة الأهمية في تحقيق استدامة الأنشطة المصرفية الحديثة وتفادي التحديات المالية، وتوضح هذه الأدبيات النظرية أن الإدارة الفعالة للسيولة وتعزيز الصلابة تعتبران جزءًا أساسيًا من استراتيجيات البنوك الناجحة في العصر الحديث.

الفصل الثاني

تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية على الصلابة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR

وكالة غرداية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى عرض ومناقشة مختف الجوانب النظرية المتعلقة بتطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية والصلابة المصرفية، وما توصل إليه الباحثون من دراسات ترتبط بهذا الموضوع.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية للدراسة، سنتناول فيه منهج البحث المستخدم، وحدود الدراسة، والتعريف بمجتمع الدراسة المتمثلة في موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية، إضافة إلى ذلك الأدوات التي تم استخدامها في جمع البيانات، كما سيتم عرض مفصل لكيفية بناء أدوات الدراسة (استبيان)، والإجراءات التي تم اتباعها لتتحقق من صدق وثبات الاستبيان، وتم استخدام برنامج SPSS 25 لإجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة، للتوصل إلى النتائج التي تم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إليها، ونتناول خلال هذا الفصل مبحثين هما:

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة**
- **المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تمثلت الدراسة الميدانية في الدراسة وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية التقليدية بالاعتماد على منهج دراسة حالة وباستخدام اداة المقابلة الاجراءات المتبعة في ادارة مخاطر السيولة من طرف العينة محل الدراسة

المطلب الاول: التعريف بعينة الدراسة والمتغيرات المدروسة

يتضمن هذا المطلب التعريف بمجتمع وعينة الدراسة والمتغيرات المطلوبة

الفرع الأول: التعريف بالمجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر اما العينة فقد كانت محدودة اذ تمثلت في بنك الفلاحة والتنمية والريفية من خلال الوكالة التابعة له على مستوى ولاية غرداية ولهذا سوف نخصص هذا البحث للحديث عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتعرف عليه

المحور الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نشا بنك الفلاحة والتنمية الريفية طبقا لمرسوم 106/82 بتاريخ 1982/03/13 ويعتبر من البنوك التي تسعى الى تطوير قطاع الفلاحة فهو مخصص لتمويل الانشطة الفلاحية والتقليدية العامة وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد جاء انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع اصلاح المنظومة البنكية والبنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة المالية، هذا البنك يخضع كغيره من البنوك الى القواعد الامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.

اذ اعطى بنك الفلاحة والنمية الريفية لفروعه ووكالته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة اعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد اعادة تقسيم البلاد الى ولايات على مستوى الوطن ويعتمد على مبدا اللامركزية، خصص لتمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الانشطة المرتبطة بهذا القطاع.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري: تتمثل مهامه في:

- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما تعلق بها؛
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛
- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة)؛
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلب ذا الشأن؛
- المشاركة في جميع مجالات، التوفير والاحتياط؛
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي؛
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني؛
- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

ثالثا: اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول على أكبر حصة سوقية؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في مرحلة جديدة، تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بمجموعة من الإجراءات كالآتي:

- توفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية؛
- بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وتجديد تكوينهم؛
- سعي البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن، وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم؛
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المحور الثاني: تقديم بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية غرداية

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية غرداية

فور تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982، تم في الفاتح من سبتمبر سنة 1985 انشاء وكالة محلية للاستغلال ببلدية غرداية وكانت ولا تزال الى غاية اليوم تابعة الى مديرية المجموعة الجهوية لاستغلال الاغواط/غرداية تتولى الاشراف على الوكالات المتواجدة عبر تراب ولاية الاغواط وغرداية

- رمز وكالة غرداية "292"
- موقعها: شارع اول نوفمبر ،ثنية المخزن بلدية وولاية غرداية رمز البريدي 47000.

تسعى وكالة غرداية كغيرها من باقي الوكالات الى تحقيق وتوسيع خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتبارها جزء منه وتضم حاليا عدد من العمال التي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) يوضح صفة وعدد عمال وكالة غرداية:

صنف العمال	الاطارات	عمال التحكيم	عمال التنفيذ	اعوان الامن	عمال النظافة	المجموع
عدد العمال	08	07	03	04	2	24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مدير الوكالة

ثانيا: مختلف مصالح الوكالة "غرداية " 292 وهيكلها التنظيمي

تحتوي الوكالة على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها، سواء تعلق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية وكل ذلك لتسييل العمل ويشرف على هذه الوكالة مدير تساعده في ذلك سكرتارية.

1. **مدير الوكالة:** يعتبر المدير المسؤول المباشر على سير العمل، وهو أعلى موظف في الهرم الإداري للوكالة، فهو صاحب القرار في الوكالة والموجه لمختلف نشاطات الوكالة، وله عدة مهام وأهداف مسطرة من المديرية المركزية يسعى الى تحقيقها
2. **الأمانة العامة للوكالة:** تكمل هذه المصلحة العمل الذي يقوم به المدير وتساعده على أداء مهامه، ومن مهام الأمانة العامة:

- تسجيل البريد الصادر والوارد من وإلى الوكالة المحلية.
- تحرير المراسلات والتقارير، أمر بمهمة.....الخ.
- الفاكس، حفظ نسخة من كل المراسلات الصادرة أو الواردة.
- استقبال الزبائن ومساعدة المدير.

3. **مصلحة قطب التحويلات :**يترأسها رئيس مصلحة، تقوم هذه المصلحة بمختلف العمليات، التي تسمح بتحريك السيولة، لذلك وجب أن يكون لدى الزبون او المتعامل حساب او علاقة بحساب كصلة ارتباط بالبنك حتى يتمكن من اجراء تعاملاته التي قد تستدعي مثل السحب للزبون نفسه او للمستفيد أو الإيداع لدى البنك. وتضم ثلاث اقسام وهما:

أ. **الصندوق الرئيسي**: ويشرف عليه أمين الصندوق، والذي يقوم بتغذية كل الصناديق الفرعية بالأموال ويقوم باستقبال إيداعات الزبائن وصرف الشيكات وتزويد الصراف الالي.

ب. **شباك الخدمات السريعة**: يقوم شباك الخدمات السريعة او ما يسمى "البنك الواقف" بجميع العمليات السحب والدفع وتزويد الصندوق الاوتوماتكي، بالإضافة الى المعاملات السريعة والتي لا تستدعي انتظار الزبون.

ت. **مصلحة تقييد المحاسبي للإيداعات:** تتكفل بعمليات ايداع الاموال في حسابات الزبائن الجدد سواء بالعملة الصعبة او بالدينار الجزائري (اول ايداع) وكذلك الاموال الموجه لاكتتاب أذونات الخزينة والودائع لأجل، تسوية مصاريف كراء الخزائن المؤمنة.... الخ.

4. الواجهة الأمامية او قطب الزبائن *front office* :

يترأس هذه الواجهة مشرف «*superviseur*» تحتوي الواجهة الأمامية على ثلاث اقسام وهي:

أ. **الاستقبال والتوجيه:** يتولى مهمة الترحيب بالزوار وتوجيه العملاء الجدد الى وجهتهم، والاجابة على استفساراتهم

ب. **مكلفين بالزبائن الخواص:** يدير ويطور عملاء من الأشخاص الطبيعيين الخواص من خلال تسويق مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية.

ت. **مكلفين بالزبائن مؤسسات:** يدير ويطور عملاء من الأشخاص المعنوية (مسيري المؤسسات) من خلال تسويق مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية.

كما تحتوي هذه المصالح على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها، سواء تعلق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية وكل ذلك لتسهيل العمل المباشر لمواجهة الزبائن.

5. الواجهة الخلفية:*back office*

تحتوي الواجهة الخلفية على عدة مصالح، تتمثل في مصلحة القروض، ومصلحة التجارة الخارجية، ومصلحة المهام الادارية والمحاسبة، ومكتب وسائل الدفع ويضم (المقاصة، التحويلات، الحافظة، تحصيل الشيكات(

أ) **مصلحة القروض**: هي مصلحة اساسية في النشاط البنكي، تهتم بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض المستلمة من طرف المكلفين بالزبائن الخواص والمؤسسات ومعالجتها حيث تركز على المردودية، وتقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من أجل التغطية والتحصيل .

ب) **مصلحة التجارة الخارجية والتعامل مع الخارج**: وتنقسم إلى قسمين: مكتب الصرف ومكتب التجارة الخارجية:

***مكتب الصرف**: تنجز عمليات الصرف أو ما يطلق عليها بيع وشراء العملات

***مكتب التجارة الخارجية**: تقوم بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

ث) **مصلحة الشؤون القانونية وتحصيل الديون**: تختص هذه المصلحة بالشؤون القانونية وتحصيل الديون التي على عاتق الزبائن وتعمل بالتنسيق مع مدير الوكالة ومصلحة الاستشارات القانونية والمنازعات التابعة للمديرية الجهوية

ج) **مصلحة المهام الادارية والمحاسبة**: له مهام ادارية وكذلك الرقابة على العمليات المحاسبية المسجلة من مختلف المصالح

د) مصلحة وسائل الدفع: وتقوم بجميع التحويلات ما بين البنوك، والتحصيل الشيكات والاوراق المالية، والمقاصة

الشكل (03) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية

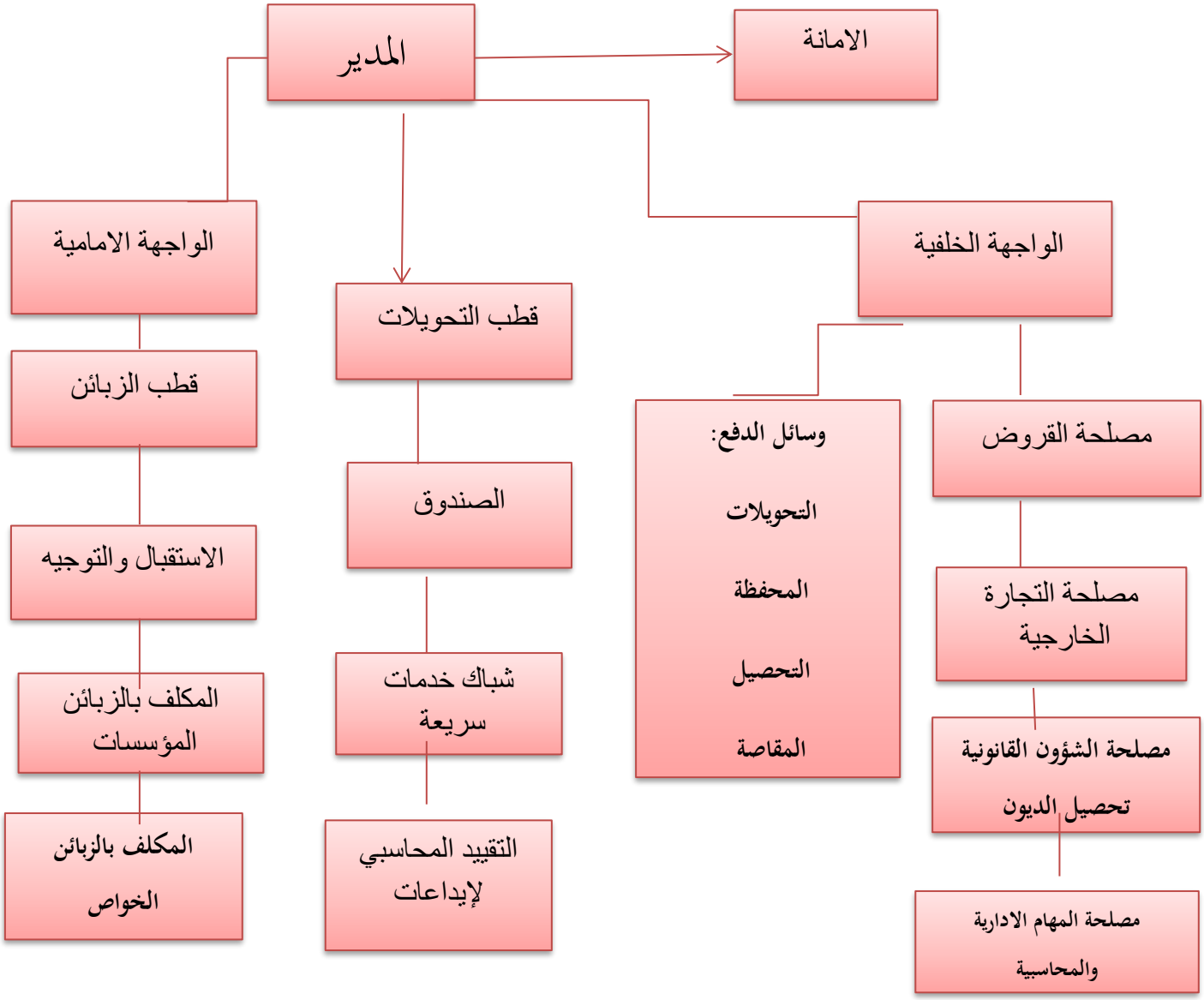

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من مدير الوكالة

ثالثا: وظائف ومهام وكالة غرداية

تقوم وكالة غرداية بوظائف عدة يمكن ايجازها في:

- العمل على تقديم القدر العالي من الخدمات؛
- السهر على التطبيق الحسن لاستراتيجية البنك؛
- القيام بكل العمليات البنكية المطلوبة من قبل الزبائن؛
- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الزبون؛
- تقديم قروض للمستثمر ومراقبة كيفية استعمالها؛
- استغلال التقارب والمعلومات المقدمة من طرف المفتشية العامة؛
- الاخذ بعين الاعتبار احتياجات الزبون وانشاء مكاتب مؤقتة ودائمة؛
- ارسال جداول الاعمال ونتيجة نهاية السنة للمديرية الفرعية؛
- قديم اقتراحات وحلول للمديرية الفرعية وكل هذا يؤدي الى رفع مردودية البنك.

المطالب الثاني: منهجية البحث الميداني:

يختص هذا المبحث بمنهجية الدراسة وإجراءاتها حيث يناقش منهج الدراسة الذي تم استخدمه الباحث، كما يبين مجتمع الدراسة وحدودها وكيفية اختبار العينة، كما سيعرض كيفية بناء أداة الدراسة والإجراءات التي تم اتباعها للتأكد من صدقها وثباتها، وأخيرا الأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة وتحميل البيانات.

الفرع الأول: منهج الدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة في اكتشاف الحقيقة، والمنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، الذي يعرف على أنه المنهج الذي يعتمد على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة، أو

موضوع دراسة أو مشكلة قيد الدراسة وصفا كميا أو وصفا نوعيا، والمنهج الوصفي يهدف أولا إلى جمع بيانات ومعلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة ومن ثم دراسة وتحليل ما تم جمعه بطريقة موضوعية وصولا إلى العوامل المؤثرة على تلك الظاهرة، وهذا المنهج يعتمد في تحليله على طرق جمع البيانات من مقابلة شخصية أو وسائل الاتصال الأخرى واستخدام الاستمارة الإحصائية واعتماد مبدأ استخدام العينات التي تمثل جزءا من مرادفات الدراسة[1].

تتناسب هذه الدراسة مع الدراسات الوصفية المصممة لاستخلاص معلومات عن موضوع معين، ثم استخدام استبيان للحصول على البيانات والمعلومات التي تحقق أهداف الدراسة ولذلك وقع الاختيار على منهج المسح الاجتماعي وهو أحد مداخل المنهج الوصفي، وهو الأنسب للتعبير عن الظاهرة والظروف المحيطة بها وعن مراحل هذا المنهج فهما مرحلتان أساسيتان هما مرحلة الاستطلاع والتي تهدف لتكوين اطار واضح لمشكلة البحث ومرحلة الوصف الموضوعي والتي تمثل جميع العمليات التي تهدف للوصول إلى النتائج[2] ولما كان مجتمع الدراسة يتكون من الموظفين الإداريين لعينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فقد تم الاتجاه إلى تبني منهج المسح بالعينة.

وقد تم في عملية المسح مراعاة الخطوات الأساسية التي تمر بها المسوح العملية وهي:

1. الخطوة التخطيطية:

وتم فيها تحديد الهدف الأساسي من البحث والذي يتمثل في دور تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية على الصلابة المصرفية، كما تم تحديد مجتمع البحث والمتمثل في الموظفين الإداريين بالبنك، وقد تم اقتناء عينة منها.

[1] دلال القاضي، محمود لبياتي، "منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيspss "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 66.

[2] دلال القاضي، محمود لبياتي، المرجع نفسه، ص68

2. الخطوة الميدانية

وفيها تم النزول إلى الميدان والاتصال بالمبحوثين المعنيين لجمع البيانات المطلوبة.

3. الخطوة التحليلية

وتم فيها مراجعة البيانات التي قمنا بجمعها والعمل على تصنيفها ضمن مجموعات متجانسة، تمهيدا للتعامل معها إحصائيا مع التأكد من الحصول على إجابات كاملة عند استرجاع الاستبيان.

4. الخطوة النهائية

وهي معنية بتحليل البيانات ومعالجتها من خلال جدولتها وتحليلها ثم عرض ومناقشة نتائجها.

الفرع الثاني: مجتمع عينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد حرصت دراستنا على الموظفين المتواجدين وكالة غرداية للبنك، وذلك بتوزيع 63 استمارة على هؤلاء الموظفين، حيث تم استرداد 49 منها، وبعد مراجعة الاستبيانات المسترجعة تم استبعاد 11 استمارات لعدم اكتمالها ولتناقض البيانات المدونة فيها من سؤال إلى آخر، أي تم اعتماد 45 استمارة لغرض التحليل الإحصائي، الجدول التالي يبين الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان الموزعة بالتفصيل.

جدول رقم (05) الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	63	100 %
عدد الاستمارات الملغاة	11	17.46%
عدد الاستمارات المفقودة	07	11.11%
عدد الاستمارات الصالحة	45	71.42%

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (04) الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

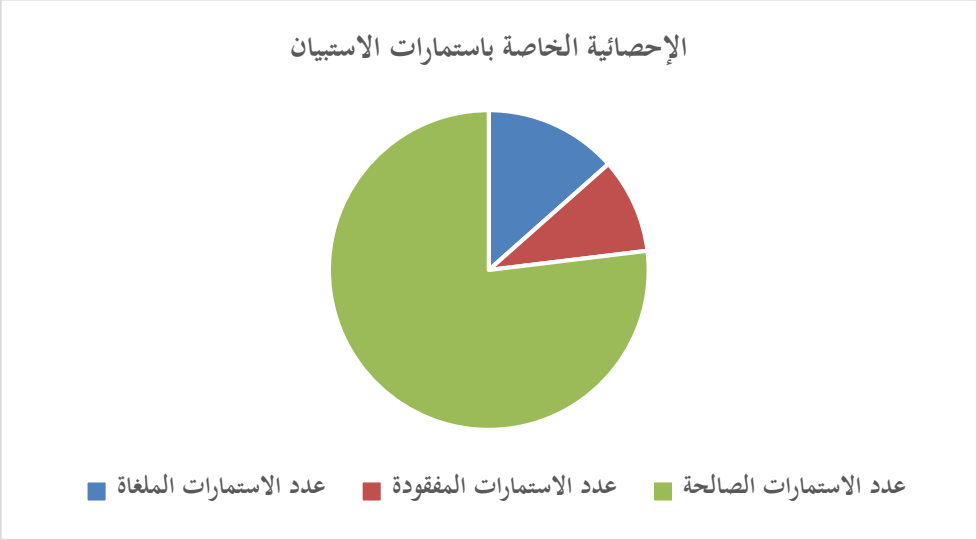

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا: عينة الدراسة

العينة أداة تسمح لنا ببناء نماذج مصغرة عن المجتمع الأصلي بغية الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم عن المجتمع المستخرجة منه، وهي عبارة عن "مجموعة جزئية من الأفراد أو المشاهدات أو الظواهر التي تشكل مجتمع الدراسة الأصلي"[1]

وقد تم استخدام العينة القصدية بأسلوب المسح الشامل Cinsus والذي يعني جمع المعلومات أو البيانات من جميع مفردات المجتمع تحت الدراسة، حيث يتعمد الباحث فيها أن تكون من وحدات معينة اعتقادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل.

ففي هذا النوع من العينات يقدر الباحث حاجته إلى معلومات معينة ويختار العينة التي تحقق له ما يريد، وقد تم حصر وتطبيق الاستبيان على مجموعة من الموظفين: رؤساء مصالح، موظفون، أعون إدارة

[1] محمد عبيدات، محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص 84.

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

الفرع الأول: تصميم الاستبيان

وهو من أهم طرق جمع البيانات وأكثرها انتشارا، وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة حول موضوع البحث، يتم إعدادها من قبل الباحث بعد تحديده لأهداف البحث وتساؤلاته أو فروضه، حيث تعتمد طريقة صياغة أسئلة الاستبيان بشكل كبير على مجموعة من المتغيرات، منها طبيعة الفروض وطبيعة المبحوثين وثقافتهم، وطريقة ملئ الاستبيان، والوقت المتاح للمبحوث، والإمكانات المادية والتحليلية المتاحة، وفي العادة يحتوي الاستبيان على نوعين رئيسيين من البيانات، أولها مجموعة البيانات الشخصية للمبحوث، أما المجموعة الثانية فهي متعلقة بموضوع الدراسة، ومن اجل إعداد الاستبيان وصياغته والمحاولة بقدر الإمكان تغطية جوانب الموضوع من خلال محاور الاستبيان، وكذا تسلسل وتناسق الأسئلة، فبناء استبيان عملي ليست بالعملية السهلة أو مجرد مجموعة من الأسئلة تشكل استبيان عملي حيث يتوجب أن تحقق شروط عملية أهمها الصدق والثبات.

أما فيما يتعلق بتصميم استمارة الاستبيان فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء وكان كما يلي:

- **الجزء الأول**: وهو عبارة عن السمات الشخصية لكل موظف من الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة وكذا الخبرة (من 1 إلى5) .
- **الجزء الثاني**: ينقسم إلى ثلاثة محاور

✓ **المحور الأول: مؤشرات السيولة**: من خلال 5 عبارات (من 1 إلى 5).

✓ **المحور الثاني: مؤشرات رأس المال**: من خلال 5 عبارات (من 6 إلى 10.)

✓ **المحور الثالث: مؤشرات الاستقرار المصرفي**: من خلال 5 عبارات (من11 إلى 15.)

وبمجموع 15 عبارة في هذا القسم المتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية

ثانيا: القسم الثاني: يتعلق بالصلابة المصرفية، وبمجموع 10 عبارات في هذا المحور

الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ **المتوسط الحسابي**، حيث يتم تحديد قيمته لكل عبارة من عبارات المحاور بالإضافة إلى المتوسط الحسابي لكل محور والذي تم على أساس تحديد اتجاهات ودرجة أهمية المبحوثين اتجاه العبارات والمحاور حسب سلم ليكارث؛
- ✓ **الانحراف المعياري**، وذلك بغية التعرف على مدى انحراف وتشتت إجابات أفراد العينة نحو كل فترة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، كما يفيد في ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينهما؛
- ✓ **معامل الثبات الفاكرو نباخ Alpha Cronpach** وذلك لقياس ثبات عبارات الاستمارة؛
- ✓ **معامل الارتباط بيرسون** لمعرفة طبيعة الارتباط بين متغيرات الدراسة وأبعادها؛
- ✓ **اختبار تحليل الانحدار régression analysais** لمعرفة أثر المتغيرات واختبار الفرضيات.

وحددت طول الفترة المستخدمة على مقياس ليكارت الخماسي بـ 5/4 أي (0.80) حيث أنه تكون الإجابة على أحد خمسة اختيارات هي: لا أوافق بشدة، لا أوافق، محايد، أوافق وأوافق بشدة وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:

- ✓ المتوسط المرجح من 1 إلى 1.79 يقابله عبارة موافق بشدة .
- ✓ المتوسط المرجح من 1.80 إلى 2.59 يقابله عبارة موافق .

- ✓ المتوسط المرجح من 2.60 إلى 3.39 تقابله عبارة محايد .
- ✓ المتوسط المرجح من 3.40 إلى 4.19 يقابله عبارة غير موافق .
- ✓ المتوسط المرجح من 4.20 إلى 5 يقابله عبارة غير موافق بشدة.

الجدول رقم (06): درجات مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية، 2017

الفرع الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بصدق الأداة (Validity) قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها، فهي تتضمن فقرات ذات صلة بالمتغيرات التي تعمل على قياسها وإن مضمونها يتفق مع الغرض التي صممت لأجله، حيث أن الاستبيان تم طرحه على مجموعة من الأساتذة من جامعة غرداية المتخصصين من أجل التأكد من صحة العبارات وطريقة صياغتها وكذلك منهجية وشكل الاستبيان، وبعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف النصائح والتوصيات قمنا بإعداد الشكل النهائي للاستبيان.

وللتحقق من صدق الاستبانة المستخدمة في البحث تم حساب معدل صدق الاستبانة من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات **" ألفا كرو نباخ"**، إذ نلاحظ من خلال الجدول التالي أن جميع معاملات الصدق لمحاور البحث وأبعادها كبيرة جدا ومناسبة لأهداف هذا البحث، وبهذا يمكننا القول إن جميع عبارات أداة البحث هي صادقة لما وضعت لقياسه

حيث أن القيمة 0.71 التي وجدناها تشير إلى أن هناك اتساقًا داخليًا جيدًا بين العناصر الـ 25 في أداة الاستبيان، هذا يعني أن هذه العبارات تقيس نفس البعد أو المفهوم بشكل متجانس ويمكن الاعتماد عليها في القياس بشكل جيد، وأن القيمة الجيدة تشير إلى أن الأداة لديها مستوى مقبول من الاتساق الداخلي.

الجدول رقم (07): يوضح نتائج لمعامل الثبات ألفا كرو نباخ للعملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عدد الأسئلة	معامل " ألفا كرو نباخ"
25	0.716

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على برنامج SPSS V20

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الاول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (08) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	19	42.2
أنثى	26	57.7
المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 45 فردا، نلاحظ أن حجم الذكور (19) بنسبة 42.22% أما الإناث فقد بلغ عددهن (26) أنثى بنسبة قدرت بـ 57.77 % كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

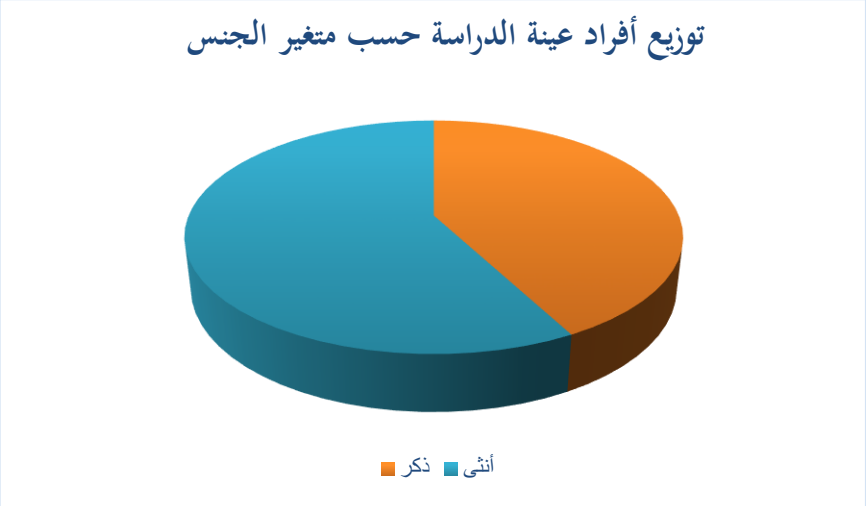

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات SPSS

2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل التعليمي.

الجدول رقم (09): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
الليسانس	26	57.8
الماستر	11	24.4
الدكتوراه	1	2.2
شهادات أخرى	7	15.6
المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب المؤهل التعليمي فقد أشارت النتائج كما هي مبينة في الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة مكونة من الموظفين الذين يمتلكون مستوى شهادة الليسانس بنسبة (57.8%)، وفي المركز الثاني الموظفين الذين يمتلكون شهادة الماستر بنسبة (24.4%) بعدها جاءت نسبة الشهادات الأخرى

(وعند سؤالنا عن طبيعة هاته الشهادات تبين لنا أنها شهادات أقل من الليسانس) بنسبة بلغت (15.6%)، كما نجد أن هناك موظفا وحيدا متحصل على شهادات الدكتوراه، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

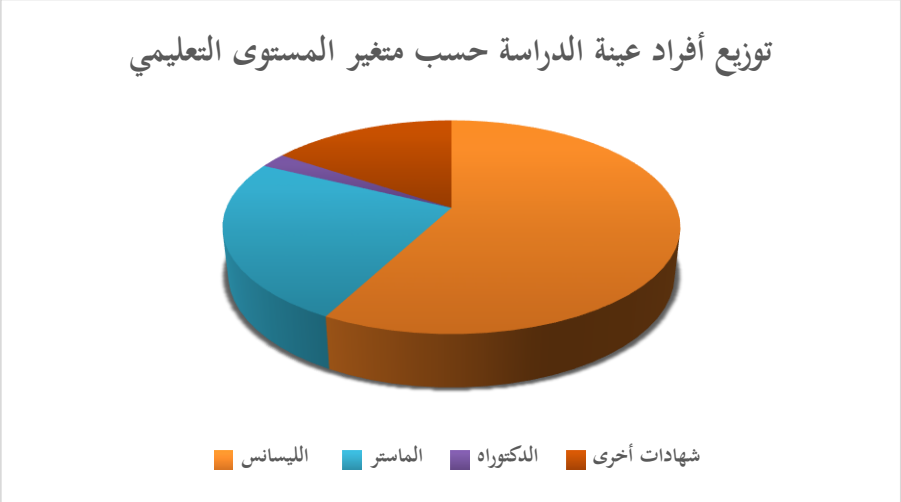

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن:

الجدول رقم (10) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	12	26.7
من 30 إلى 40 سنة	22	48.9
أكثر من 40 سنة	11	24.4
المجموع	45	100

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول (08) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و40 سنة بنسبة (48.9%)، يليها الموظفون الذين فئتهم العمرية أقل من 30 سنة بنسبة (26.7%)، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم أكثر من 40سنة (24.4%)، والشكل رقم (05) أدناه يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن.

الشكل رقم (07) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

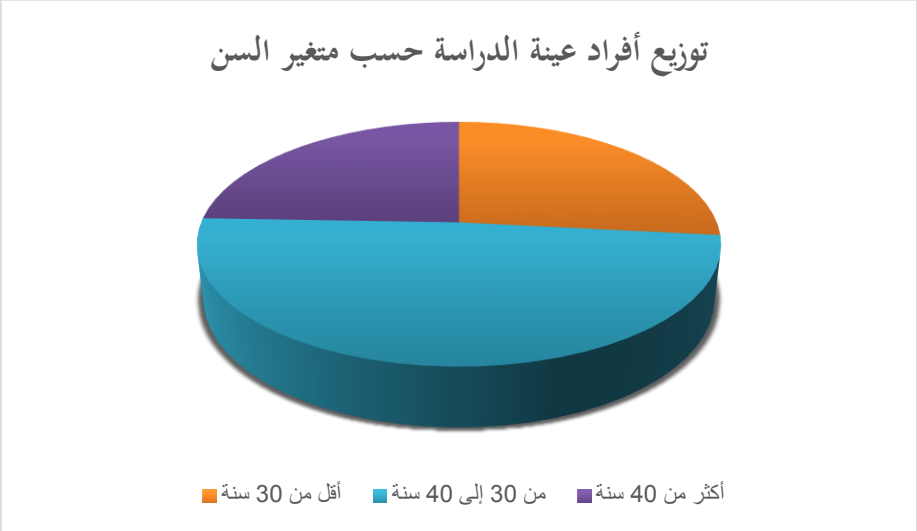

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل:

الجدول رقم (11): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
رئيس مصلحة	7	15.6
رئيس قسم	10	22.2
إطار مكلف بالدراسات	13	28.9
عون	15	33.3
المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بينت لنا النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (10) أعلاه أن غالبية أفراد العينة من موظفي وكالة غرداية هم الأعوان (عمال التحكم وأعوان إدخال البيانات بالإضافة الى أعوان الصناديق) بنسبة (33.3%)، تليهم فئة الإطارات المكلفين بالدراسات نسبة (28.9%) في حين بلغت نسبة رؤساء الأقسام نسبة (22.2%) ، فيما تمثلت فئة رؤساء المصالح في نسبة (15.6%) وهذا ما يشير إلى أن غالبية الموظفين هم عمال تنفيذيون وفي الشكل التالي توضح لهاته النتائج

الشكل رقم (08) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

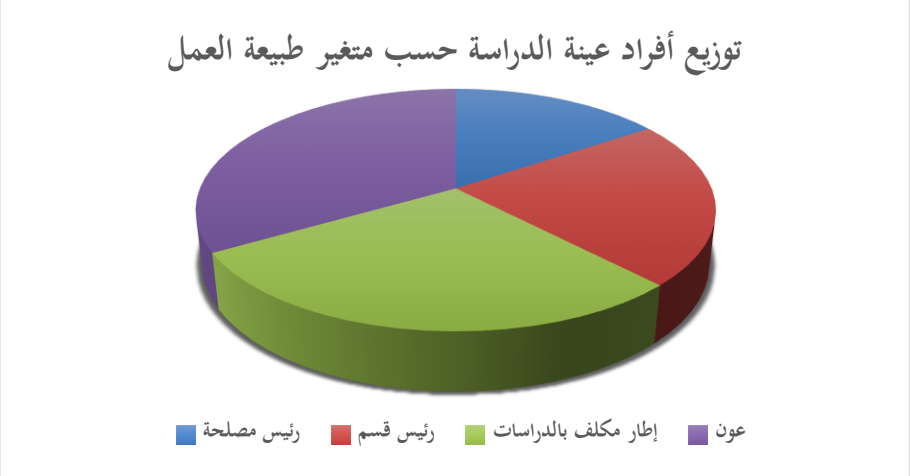

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم (12) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنوات	6	13.3
الخبرة من 05 الى 10 سنوات	16	35.6
الخبرة أكثر من 10 سنوات	23	51.1
المجموع	45	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

كشفت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (10) أعلاه أن غالبية أفراد العينة من موظفي وكالة غرداية تزيد خبرتهم عن أكثر من 10 سنوات بنسبة (51.1%)، يليها الموظفون ذوو الخبرة من05 ال ى10 سنوات بنسبة (35.6%) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لهم خبرة أقل من 05 سنوات (13.3%) ،

وهذا الأمر مفيد لدراستنا، كزن الأفراد ذوو الخبرات المختلفة قد يقدمون وجهات نظر متنوعة ومفيدة فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وفي الشكل التالي توضيح لهاته النتائج

الشكل رقم (09) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

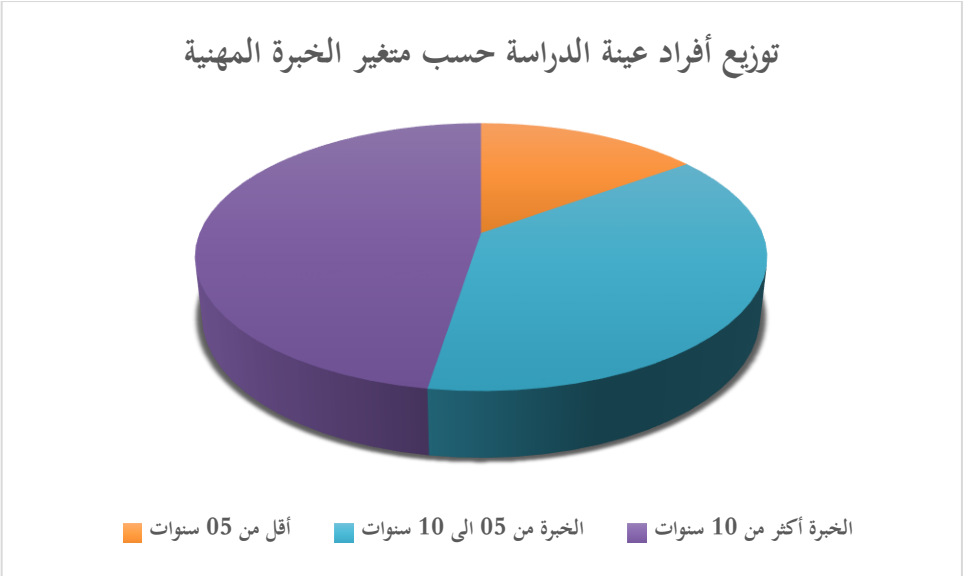

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

المطلب الثاني: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان

من خلال هذا العنصر سنحاول تحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات والتي هي 4 مسافات على عدد

الخيارات المتاحة أمام المستجوبين والتي هي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وعليه يساوي طول الفئة 5/4=0،8

طول الفئة = الحد الأعلى للبديل _ الحد الأدنى للبديل
عدد المستويات

الجدول رقم (13) يمثل متوسطات الحسابية وانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
تُستخدم مؤشرات السيولة بشكل فعّال لتقدير مدى تحقيق السيولة المصرفية المطلوبة.	2.16	1.134	موافق
يتم تقييم الاحتياجات المستقبلية للسيولة وفقًا للمخاطر المحتملة بشكل منتظم ومناسب.	2.29	1.119	موافق
هناك توازن جيد بين الاحتياطات النقدية والأصول الاستثمارية في البنك.	2.67	1.204	**محايد**
يتم تحديد وتحليل الاحتياجات المستقبلية للسيولة بناءً على التوقعات والمخاطر المحتملة.	1.96	0.862	موافق
هناك مجهود كبير لتحقيق تنوع في مصادر التمويل لتحسين مستوى السيولة المصرفية.	3.28	1.316	**غير موافق**
المجموع العام للمحور	2.47	1.127	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

أظهرت العينة استجابة إيجابية نحو معظم العبارات المتعلقة **بالمحور الأول: مؤشرات السيولة**، وفيما يلي تحليل مفصل لكل عبارة مع التعليق على اتجاه العينة:

1. "تستخدم مؤشرات السيولة بشكل فعال لتقدير مدى تحقيق السيولة المصرفية المطلوبة" يشير المتوسط المرجح (2.16) إلى أن العينة تميل بشكل إيجابي نحو هاته العبارة، مما يشير إلى الاعتراف بأهمية استخدام مؤشرات السيولة في تقدير مستوى السيولة المصرفية.
2. "يتم تقييم الاحتياجات المستقبلية للسيولة وفقًا للمخاطر المحتملة بشكل منتظم ومناسب" يشير المتوسط المرجح (2.29) إلى أن العينة تميل بشكل إيجابي نحو هاته العبارة ، مما يشير إلى أنه يتم التركيز على تقييم الاحتياجات المستقبلية للسيولة بناءً على المخاطر المحتملة بشكل منتظم.
3. "هناك توازن جيد بين الاحتياطات النقدية والأصول الاستثمارية في البنك" يشير المتوسط المرجح (2.67) إلى وجود ميول محايدين نحو هذا البيان، مما يشير إلى أنه قد يكون هناك بعض الاعتقادات المتباينة بخصوص مستوى التوازن بين الاحتياطات النقدية والأصول الاستثمارية.
4. "يتم تحديد وتحليل الاحتياجات المستقبلية للسيولة بناءً على التوقعات والمخاطر المحتملة." المتوسط المرجح (1.96) يشير إلى أن العينة تميل بشكل إيجابي نحو هاته العبارة، مما يشير إلى أنه يتم تحديد وتحليل الاحتياجات المستقبلية للسيولة بناءً على التوقعات والمخاطر المحتملة.
5. "هناك مجهود كبير لتحقيق تنوع في مصادر التمويل لتحسين مستوى السيولة المصرفية" المتوسط المرجح (3.28) يشير إلى وجود ميول سلبي نحو هذا البيان، مما يشير إلى أن هناك بعض التشكيك في توجهات الجهود نحو تحقيق تنوع في مصادر التمويل.

في النهاية، بالنظر إلى المجموع العام للمحور (2.47)، يبدو أن العينة بشكل عام تميل بشكل إيجابي نحو معظم الجوانب المتعلقة بمخاطر السيولة المصرفية، مع بعض التباين في الاتجاهات بين العبارات.

الجدول رقم (14) يمثل متوسطات الحسابية وانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1. يتم تقدير حاجة البنك لمزيد من رأس المال بانتظام وفقًا لمستوى المخاطر والنمو المتوقع	2.11	1.146	موافق
2. يتم تحديد مستوى رأس المال في البنك وفقًا للمخاطر المحتملة ومتطلبات الرقابة المالية.	2.11	1.192	موافق
3. يعكس مستوى رأس المال الحالي للبنك قوتها في مواجهة المخاطر المحتملة	2.60	0.97	محايد
4. تعتبر معدلات الرأسمال الأساسي والثانوي في البنك ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية؟	2.94	1.134	محايد
5. يتم تحليل تأثير الاحتياجات المستقبلية والخسائر المحتملة على مستوى رأس المال بانتظام؟	3.54	1.018	غير موافق
المجموع العام للمحور	**2.66**	**1.092**	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

بناءً على تحليل نتائج إجابات عينة الدراسة حول المحور الثاني "مؤشرات رأس المال"، يمكن تلخيص النتائج وتحليلها على النحو التالي:

تتعلق النتائج بمستوى الإدراك والمواقف لدى العينة بشأن أهمية وكفاية رأس المال في تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية. يتباين اتجاه العينة تجاه العبارات المختلفة ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

1. **العبارة الأولى: "يتم تقدير حاجة البنك لمزيد من رأس المال بانتظام وفقًا لمستوى المخاطر والنمو المتوقع"** حصلت على متوسط حسابي (2.11)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، حيث يتم تقدير الحاجة لزيادة رأس المال بشكل منتظم بناءً على مستوى المخاطر والنمو المتوقع.

2. **العبارة الثانية: "يتم تحديد مستوى رأس المال في البنك وفقًا للمخاطر المحتملة ومتطلبات الرقابة المالية"** حصلت أيضًا على متوسط حسابي (2.11)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو ضرورة تحديد مستوى رأس المال استنادًا إلى المخاطر المحتملة ومتطلبات الرقابة المالية.
3. **العبارة الثالثة: "يعكس مستوى رأس المال الحالي للبنك قوتها في مواجهة المخاطر المحتملة"** حصلت على متوسط حسابي (2.60)، مما يشير إلى اتجاه محايد نحو هذه الفكرة، مشيرين إلى أن مستوى رأس المال يعكس قوة البنك في مواجهة المخاطر بشكل عام.
4. **العبارة الرابعة: "تعتبر معدلات الرأسمال الأساسي والثانوي في البنك ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية"** حصلت على متوسط حسابي (2.94)، مما يشير إلى اتجاه محايد نحو هذه الفكرة، مشيرين إلى أن هناك تقييمًا محايدًا لملائمة معدلات الرأسمال مع المعايير الدولية.
5. **العبارة الخامسة" يتم تحليل تأثير الاحتياجات المستقبلية والخسائر المحتملة على مستوى رأس المال بانتظام"** حصلت على متوسط حسابي (3.54)، مما يشير إلى اتجاه سلبي نحو هذه الفكرة، مشيرين إلى أن هناك تشكيكًا في تحليل تأثير الاحتياجات المستقبلية والخسائر المحتملة بانتظام على مستوى رأس المال.

وكاستنتاج عام وبالنظر إلى المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول المحور "مؤشرات رأس المال" والذي يبلغ (2.66)، يمكن القول أن العينة بشكل عام تظهر توجهًا إيجابيًا نحو أهمية تقدير حاجة البنك لزيادة رأس المال وتحديد مستوى رأس المال بناءً على المخاطر المحتملة ومتطلبات الرقابة المالية، ومع ذلك يتباين اتجاه العينة فيما يتعلق بالاعتقاد بأن مستوى رأس المال الحالي للبنك يعكس قوته في مواجهة المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى ذلك تظهر نقاشات سلبية بخصوص تحليل تأثير الاحتياجات المستقبلية والخسائر المحتملة على مستوى رأس المال بانتظام، هذه التباينات تشير إلى وجود تحفظات بين أفراد العينة بشأن بعض جوانب إدارة رأس المال.

الجدول رقم (15) يمثل متوسطات الحسابية وانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
6. يتم تقييم مؤشرات الاستقرار المصرفي للبنك بانتظام لضمان تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار	1.13	1.073	موافق بشدة
7. يعتمد البنك على سيناريوهات مختلفة لتقييم تأثير المخاطر المحتملة على استقرارها المصرفي	2.04	1.043	موافق
8. يتبنى البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع المخاطر السيولية والائتمانية والتسوية بطريقة مناسبة لضمان الاستقرار المصرفي	3.91	0.992	**غير موافق**
9. يتم تحديد مؤشرات مبكرة للاستقرار المصرفي للكشف عن أي تدهور محتمل في وقت مبكر	2.09	1.083	موافق
10. يُعَزَّز الالتزام بمبادئ مقررات لجنة بازل من قدرة البنك على تحقيق استقرار مصرفي قوي	2.04	1.043	موافق
المجموع العام للمحور	**2.242**	**1.0468**	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

بعد معاينة نتائج إجابات عينة الدراسة حول المحور الثالث "مؤشرات الاستقرار المصرفي"، يمكن تفسير النتائج وتحليلها كالتالي:

النتائج تتناول تقدير العينة لمستوى الاستقرار المصرفي وإدراكها للمؤشرات التي تساهم في ضمان استقرار المؤسسة المصرفية، يظهر تباين اتجاهات العينة في مختلف العبارات، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

1. **العبارة الأولى: "يتم تقييم مؤشرات الاستقرار المصرفي للبنك بانتظام لضمان تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار"** حصلت على متوسط حسابي (1.13)، مما يشير إلى اتجاه قوي وإيجابي نحو هذه الفكرة، يتضح أن العينة تؤكد على أهمية تقييم مؤشرات الاستقرار بانتظام لضمان استقرار مقبول للبنك.
2. **العبارة الثانية: "يعتمد البنك على سيناريوهات مختلفة لتقييم تأثير المخاطر المحتملة على استقراره المصرفي"** حصلت على متوسط حسابي (2.04)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة تشير إلى أن البنك يعتمد على تقييم سيناريوهات متعددة لتقدير تأثير المخاطر على استقراره المصرفي.
3. **العبارة الثالثة: "يتبنى البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع المخاطر السيولية والائتمانية والتسوية بطريقة مناسبة لضمان الاستقرار المصرفي"** حصلت على متوسط حسابي (3.91)، مما يشير إلى اتجاه سلبي نحو هذه الفكرة، يظهر ذلك أن هناك تحفظا بين أفراد العينة بشأن قدرة البنك على التعامل بشكل مناسب مع المخاطر السيولية والائتمانية والتسوية.
4. **العبارة الرابعة: "يتم تحديد مؤشرات مبكرة للاستقرار المصرفي للكشف عن أي تدهور محتمل في وقت مبكر"** حصلت على متوسط حسابي (2.09)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، يشير ذلك إلى أن العينة تعتبر من المهم تحديد مؤشرات مبكرة للكشف عن أي تدهور محتمل في استقرار البنك.
5. **العبارة الخامسة: "يعزز الالتزام بمبادئ مقررات لجنة بازل من قدرة البنك على تحقيق استقرار مصرفي قوي"** حصلت على متوسط حسابي (2.04)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة ترى أن الالتزام بمبادئ مقررات لجنة بازل يسهم في تعزيز قدرة البنك على تحقيق استقرار مصرفي قوي.

وكاستنتاج عام لهاته النتائج وبناءً على متوسطات الحسابية وانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول محور **"مؤشرات الاستقرار المصرفي"**، يظهر أن العينة بشكل عام تظهر توجها إيجابيًا نحو أهمية تقييم مؤشرات الاستقرار المصرفي والاعتماد على سيناريوهات متعددة لتقدير تأثير المخاطر المحتملة على الاستقرار، ومع ذلك تظهر بعض التحفظات بشأن سياسات التعامل مع المخاطر والتسوية لضمان الاستقرار المصرفي.

إذن يمكن القول إن العينة تظهر تقديرا إيجابيا للالتزام بمبادئ مقررات لجنة بازل لتحقيق استقرار مصرفي قوي.

الجدول رقم (16) يمثل متوسطات الحسابية وانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول القسم الثاني (المتغير المستقل)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1. يحقق البنك مستوى عالٍ من الصلابة المصرفية في ظل تطبيق مقررات لجنة بازل	2.02	1.159	موافق
2. يعزز تطبيق مقررات لجنة بازل من القدرة على التعامل مع المتغيرات الخارجية بطريقة تحافظ على استقرار البنك	2.02	0.977	موافق
3. يمكن تلافي تأثير المخاطر المحتملة بفعالية من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة السيولة المصرفية	1.73	0.518	موافق بشدة
4. يساهم تطبيق مقررات لجنة بازل في تعزيز ثقة العملاء والأطراف المعنية في استقرار البنك	1.98	0.886	موافق
5. يؤدي تطبيق مقررات لجنة بازل إلى تحسين تحديد احتياجات رأس المال وإدارته بشكل أفضل	1.98	0.931	موافق
6. إن تطبيق مقررات لجنة بازل يعزز من قوة البنك في مواجهة التحديات المصرفية المتغيرة	1.67	0.455	موافق
7. إن تطبيق مقررات لجنة بازل يساهم في تحقيق أداء مالي مستدام وموثوق به للبنك	2.11	0.919	موافق
8. إن تطبيق مقررات لجنة بازل يعزز من استقرار سوق المؤسسات المالية بشكل عام	1.78	0.977	موافق بشدة
9. يمكن ربط تطبيق مقررات لجنة بازل بتحقيق أهداف الاستدامة المصرفية والمجتمعية	2.02	1.068	موافق
10. يمكن تحسين أداء البنك وتحقيق تميز تنافسي من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل	1.57	0.755	موافق بشدة
المجموع العام للمحور	**3.776**	**1.729**	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

بعد تحليل إجابات عينة الدراسة حول المحور الثالث "الصلابة المصرفية"، يمكن تفسير النتائج وتحليلها كالتالي:

تناولت النتائج تقدير العينة لمستوى الصلابة المصرفية وإدراكها لأهمية تطبيق مقررات لجنة بازل لتحقيق هذه الصلابة، تظهر نتائج مختلف العبارات تفاوتا في اتجاهات العينة، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

1. **العبارة الأولى "يحقق البنك مستوى عالٍ من الصلابة المصرفية في ظل تطبيق مقررات لجنة بازل"** حصلت على متوسط حسابي (2.02)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة تعتقد أن البنك يحقق مستوى عال من الصلابة المصرفية من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل.
2. **العبارة الثانية "يعزز تطبيق مقررات لجنة بازل من القدرة على التعامل مع المتغيرات الخارجية بطريقة تحافظ على استقرار البنك"** حصلت على متوسط حسابي (2.02)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة ويظهر أن العينة تؤكد على أهمية تطبيق مقررات لجنة بازل في تمكين البنك من التعامل مع المتغيرات الخارجية والحفاظ على استقراره.
3. **العبارة الثالثة: "يمكن تلافي تأثير المخاطر المحتملة بفعالية من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة السيولة المصرفية"** حصلت على متوسط حسابي (1.73)، مما يشير إلى توجه إيجابي بشدة نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة ترى بقوة أن تطبيق مقررات لجنة بازل يسهم بشكل فعّال في تقليل تأثير المخاطر المحتملة من خلال إدارة السيولة المصرفية.
4. **العبارة الرابعة "يساهم تطبيق مقررات لجنة بازل في تعزيز ثقة العملاء والأطراف المعنية في استقرار البنك"** حصلت على متوسط حسابي (1.98)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة. يظهر أن العينة تعتبر أن تطبيق مقررات لجنة بازل يسهم في بناء ثقة العملاء والأطراف المعنية في استقرار البنك.

5. **العبارة الخامسة "يؤدي تطبيق مقررات لجنة بازل إلى تحسين تحديد احتياجات رأس المال وإدارته بشكل أفضل"** حصلت على متوسط حسابي (1.98)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة تروج لفكرة أن تطبيق مقررات لجنة بازل يساهم في تحسين تحديد وإدارة احتياجات رأس المال بشكل أفضل.

6. **العبارة السادسة "إن تطبيق مقررات لجنة بازل يعزز من قوة البنك في مواجهة التحديات المصرفية المتغيرة"** حصلت على متوسط حسابي (1.67)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة تتبنى فكرة أن تطبيق مقررات لجنة بازل يعزز من قدرة البنك على التعامل مع التحديات المصرفية المتغيرة.

7. **العبارة السابعة "إن تطبيق مقررات لجنة بازل يساهم في تحقيق أداء مالي مستدام وموثوق به للبنك"** حصلت على متوسط حسابي (2.11)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة تروج لفكرة أن تطبيق مقررات لجنة بازل يسهم في تحقيق أداء مالي مستدام وقوي للبنك.

8. **العبارة الثامنة "إن تطبيق مقررات لجنة بازل يعزز من استقرار سوق المؤسسات المالية بشكل عام"** حصلت على متوسط حسابي (1.78)، مما يشير إلى توجه إيجابي بشدة نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة بشكل قوي تعتقد أن تطبيق مقررات لجنة بازل يسهم في تحسين استقرار سوق المؤسسات المالية بشكل عام.

9. **العبارة التاسعة "يمكن ربط تطبيق مقررات لجنة بازل بتحقيق أهداف الاستدامة المصرفية والمجتمعية"** حصلت على متوسط حسابي (2.02)، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة تروج لفكرة ربط تطبيق مقررات لجنة بازل بتحقيق أهداف الاستدامة المصرفية والمجتمعية.

10. **العبارة العاشرة "يمكن تحسين أداء البنك وتحقيق تميز تنافسي من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل"** حصلت على متوسط حسابي (1.57)، مما يشير إلى توجه إيجابي بشدة نحو هذه الفكرة، يظهر أن العينة ترى بشدة أن تطبيق مقررات لجنة بازل يمكن أن يحسن أداء البنك ويساهم في تحقيق تميز تنافسي.

وبناء على التحليل السابق، يمكن استنتاج أن العينة بشكل عام تظهر توجها إيجابيا نحو تطبيق مقررات لجنة بازل والتأكيد على أهميتها في تحقيق الصلابة المصرفية والاستقرار، وتحسين أداء البنك وثقة العملاء والمجتمع، هذا يعكس التوجه الإيجابي للعينة نحو تطبيق المبادئ الدولية للصلابة المصرفية ودورها في تحقيق نجاح واستدامة المؤسسات المالية بشكل عام والبنوك بشكل خاص.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل وتفسير النتائج

أولا: الفرضية العامة

"هناك تأثير إيجابي ومعنوي للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل على تحقيق الصلابة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية* BADR *وكالة غرداية

بعد المعالجة الإحصائية توصلنا إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (17) يوضح المقارنة بين المتوسطات الحسابية والمتوسط الحسابي المفترض لمحاور الدراسة والصلابة المصرفية

	أبعاد المحاور	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي المفترض	الفرق بين المتوسطات
تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية (المتغير المستقل)	المحور الاول: مؤشرات السيولة	5	2.47	2	0.47
	المحور الثاني: مؤشرات رأس المال	5	**2.66**	2	0.66
	المحور الثالث: مؤشرات الاستقرار المصرفي	5	**2.24**	2	0.24
الصلابة المصرفية (المتغير التابع)		10	**3.77**	2	1.77
المجموع		25	2.78	2	0.78

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

يبين الجدول الموضح أعلاه المقارنة بين المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة التي جاءت بعنوان *الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* والمتمثلة في كل من: مؤشرات السيولة ، مؤشرات رأس المال ، مؤشرات الاستقرار المصرفي وأثر ذلك *في تحقيق الصلابة المصرفية* من خلال مقارنة المتوسطات الحسابية لهاته المحاور بالمتوسط الحسابي المفترض للنقطة الحيادية والذي تم إعطاءه قيمة (2) التي ترمز لدرجة إجابات المبحوثين بالموافقة، حيث يتضح لنا أن جميع الفروقات بين المحاور كانت موجبة باعتبار أنها أكبر من الوسط الحسابي المفترض، وهذا ما نلاحظه من خلال عبارات الصلابة المصرفية (المتغير التابع) الذي له أكثر فرق بقيمة تساوي (1.77) ، بينما اقل فرق بين أبعاد المحاور كان لدى المحور الثالث المتعلق بمؤشرات الاستقرار المصرفي الذي بلغ 0.24 ، أما قيمة الفرق لعبارات جميع المحاور الثلاثة بالإضافة الى عبارات المتغير التابع المتعلقة بالصلابة المصرفية

مجتمعة بلغت (0.78) وهو ما يؤكد لنا وجود مساهمة فعالة *للإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل على تحقيق الصلابة المصرفية*

ثانيا: الفرضية الجزئية الأولى:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات السيولة في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية"

بعد المعالجة الإحصائية توصلنا إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (18) يوضح الانحدار بين مؤشرات السيولة والصلابة المصرفية

الانحدار بين	R	مستوى الدلالة	حجم الأثر	الدلالة
مؤشرات السيولة والصلابة المصرفية	*0.721	0.01	0.581	دال عند 0.01

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

بالنظر الى معامل الارتباط 0.721، حيث انه يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات السيولة والصلابة المصرفية، ومستوى الدلالة الذي أظهرته الدراسة هو 0.01، وهو يعبر عن مستوى الدلالة الإحصائية، بما أن مستوى الدلالة هو 0.01 وهو أقل من المستوى الاعتيادي للدلالة (0.05)، فإن لدينا دلالة إحصائية تكفي لرفض الفرضية الصفرية.

بالإضافة إلى ذلك، حجم الأثر (Effect Size) الذي لذينا هنا هو 0.581، وهو مقياس لقوة العلاقة بين المتغيرين، قيمة حجم الأثر هذه تشير إلى وجود تأثير قوي ومعنوي من مؤشرات السيولة على الصلابة المصرفية.

بناءً على الدلالة الموجودة (مستوى الدلالة 0.01) وحجم الأثر، يمكننا استنتاج أن هناك دلالة إحصائية تؤكد وجود أثر مهم وقوي لمؤشرات السيولة على تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة غرداية.

أي أنه تم رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نتوصل إلى قبول الفرضية الجزئية القائمة بـ: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات السيولة في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99 %مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

ثالثا: الفرضية الجزئية الثانية:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات رأس المال في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية "

بعد المعالجة الإحصائية توصلنا إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (19) يوضح الانحدار بين مؤشرات رأس المال والصلابة المصرفية

الانحدار بين	R	مستوى الدلالة	حجم الأثر	الدلالة
مؤشرات رأس المال والصلابة المصرفية	**0.792*	**0.01**	**0.418**	**دال عند 0.01**

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بين مؤشرات رأس المال والصلابة المصرفية والتي بلغت 0.792** هي قيمة موجبة، أي أن العلاقة طردية، بمعنى أنه كلما زاد مستوى مؤشرات رأس المال ارتفع معه مستوى الصلابة المصرفية، حجم التأثير بالنسبة للمتغير المستقل (مؤشرات رأس المال) على المتغير التابع (الصلابة المصرفية) نلاحظ أنه بلغ 0.481 أي 48.1 % هذا يعني أن كل زيادة في نسبة مؤشرات رأس المال يلازمها

زيادة في نسبة الصلابة المصرفية بـ 48.1 % وبالتالي فإن مؤشرات رأس المال تؤثر بنسبة 48.1 % في الصلابة المصرفية، كما أن النتيجة جاءت دالة عند مستوى الدلالة ألفا (α= 0.01)، أي أنه تم رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نتوصل إلى قبول فرضية البحث القائمة على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات رأس المال في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

رابعا: الفرضية الجزئية الثالثة:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات الاستقرار المصرفي في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية "

بعد المعالجة الإحصائية توصلنا إلى النتيجة التالية:

الجدول رقم (20) يوضح الانحدار بين مؤشرات الاستقرار المصرفي والصلابة المصرفية

الانحدار بين	R	مستوى الدلالة	حجم الأثر	الدلالة
مؤشرات الاستقرار المصرفي والصلابة المصرفية	**0.862*	**0.01**	**0.348**	**دال عند 0.01**

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج.SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بين مؤشرات الاستقرار المصرفي والصلابة المصرفية والتي بلغت 0.862** هي قيمة موجبة، أي أن العلاقة طردية، بمعنى أنه كلما زاد مستوى مؤشرات الاستقرار المصرفي ارتفع معه مستوىالصلابة المصرفية، حجم التأثير بالنسبة للمتغير المستقل (مؤشرات الاستقرار المصرفي) على المتغير التابع (الصلابة المصرفية) نلاحظ أنه بلغ 0.348 أي 34.8 % هذا يعني أن كل زيادة في نسبة مؤشرات

الاستقرار المصرفي يلازمها زيادة في نسبة الصلابة المصرفية بـ 34.8 % وبالتالي فإن مؤشرات الاستقرار المصرفي تؤثر بنسبة 34.8 % في الصلابة المصرفية، كما أن النتيجة جاءت دالة عند مستوى الدلالة ألفا (α= 0.01)، أي أنه تم رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نتوصل إلى قبول فرضية البحث القائمة على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,05 لمؤشرات الاستقرار المصرفي في تحقيق الصلابة المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

خلاصة الفصل:

اشتمل هذا الفصل على الدراسة التطبيقية التي أجريت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية، وقد تم التعرف على نشأة ونشاطات البنك، كما تم التعرف على هيكله التنظيمي وأهدافه، وكان الهدف من هذه الدراسة، هو التعرف على الدور الذي تلعبه *الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل على تحقيق الصلابة المصرفية*، بالإضافة إلى الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية وأهم الاستنتاجات المستندة على ما تقدم من تحليل وتفسير وتحقيق علمي، من خلال تحليل الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، كما تم توضيح كيفية قياس متغيرات الدراسة المتمثلة في *الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل* التي تقيس ثلاثة مؤشرات هي: مؤشرات السيولة ، مؤشرات رأس المال، مؤشرات الاستقرار المصرفي.

الخاتمة

خاتمة:

بناءً على التحليل والبحث الذي تم في هذا الدراسة، يتبين بوضوح أن موضوع إدارة مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها على الصلابة المصرفية هو مجال يستحق المزيد من الاهتمام والبحث المستدام. حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتائج تؤكد على أهمية تنفيذ مقررات لجنة بازل في تحقيق الصلابة المصرفية، وتقديم توصيات مهمة للبنوك والمؤسسات المالية بضرورة الاهتمام بهذا الموضوع

في ضوء هذا، يمكن القول إن هذه الدراسة تمثل مساهمة لفهم أعمق لعلاقة إدارة مخاطر السيولة والصلابة المصرفية، حيث تمثل النتائج والتوصيات التي تم استخلاصها إشارة إلى ضرورة تعزيز ممارسات إدارة مخاطر السيولة في البنوك وتطبيق معايير دولية لضمان استدامة النظام المصرفي.

ومن خلال تحليلنا للعلاقة بين إدارة مخاطر السيولة المصرفية والصلابة المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة غرداية، توصلنا إلى نتائج تشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة على تعزيز الصلابة المصرفية.

هذا الاستنتاج يعزز من أهمية الالتزام بمعايير السيولة والأمان المصرفي وضرورة تطوير إدارة مخاطر السيولة بشكل مستدام في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .BADR كما يشير إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات والممارسات الدولية لتحسين التوجيه والتدريب المتعلق بمخاطر السيولة وزيادة الجاهزية لمواجهة أي تحديات مستقبلية

أولا: النتائج التطبيقية:

- أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا لتطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة على تحقيق الصلابة المصرفية. هذا يؤكد أهمية اعتماد البنوك على المعايير والأطُر الدولية في إدارة مخاطر السيولة، يتعين على المؤسسات المالية تكثيف جهودها لتطبيق هذه المقررات بفعالية لضمان الحفاظ على صلابتها المصرفية في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية
- أظهرت الدراسة أهمية تحليل السيولة والاحتياطات النقدية إذ يجب على البنوك والمؤسسات المالية تعزيز عمليات تحليل السيولة بانتظام وضمان وجود توازن جيد بين الاحتياطات النقدية والأصول الاستثمارية، هذا سيساهم في تعزيز مستوى الاستعداد لمواجهة المخاطر المالية.
- التنوع في مصادر التمويل: يُظهر تقرير الدراسة أهمية تحقيق التنوع في مصادر التمويل لتعزيز مستوى السيولة المصرفية ويجب على المؤسسات المالية استكشاف خيارات التمويل المتعددة وتطوير استراتيجيات لتحسين سيولتها.
- نجحت مؤشرات السيولة ورأس المال في تحقيق تأثير ملموس على الصلابة المصرفية، وهذا يشير إلى أن تحسين مستوى السيولة والرأسمال يمكن أن يعزز من قوة البنك واستقراره.

ثانيا: آفاق البحث:

رغم الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة التطبيقية واعتمادنا على بنك واحد، فإننا ندرك أن هذا البحث المتواضع لا يزال يحتاج إلى مزيد من التوسع في التحليل والدراسة. لذا، نقترح بعض المواضيع المرتبطة التي يمكن معالجتها لمواصلة البحث، مثل:

- «**تأثير تنفيذ تكنولوجيا المعلومات في إدارة مخاطر السيولة المصرفية**»: كيف يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تعزيز إدارة مخاطر السيولة المصرفية؟
- «**تقييم تأثير الأزمات المالية على الصلابة المصرفية**»: دراسة للأزمات المالية السابقة وكيف تأثرت الصلابة المصرفية للبنوك وما الدروس المستفادة.
- «**تحليل مقررات لجنة بازل الثالثة وآثارها على الصلابة المصرفية**»: دراسة للمعايير الجديدة التي تم تطبيقها بموجب مقررات لجنة بازل الثالثة وتأثيرها على الصلابة المصرفية.
- «**التحليل النوعي لأنظمة إدارة مخاطر السيولة**»: دراسة تحليلية لأنظمة إدارة مخاطر السيولة في مؤسسة مصرفية معينة وتقييم كيفية تحسينها.
- «**تأثير التغيرات الاقتصادية على الصلابة المصرفية**»: دراسة لكيفية تأثير التغيرات الاقتصادية المتوقعة على مستوى الصلابة المصرفية وكيف يمكن للمؤسسات التحضير لها.
- «**مقارنة بين البنوك الصغيرة والكبيرة فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة والصلابة المصرفية**»: دراسة تحليلية لأداء البنوك الصغيرة مقارنة بالبنوك الكبيرة في مجال إدارة مخاطر السيولة والصلابة المصرفية.
- «**تأثير السياسات النقدية على الصلابة المصرفية**»: دراسة لتأثير قرارات السياسة النقدية على صلابة البنوك وإدارة مخاطر السيولة.

ثالثا: التوصيات:

- **تطبيق مقررات لجنة بازل بشكل أكثر فعالية:** يُوصى بأن تقوم المؤسسات المالية بتعزيز جهودها في تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية. يجب أن يكون هناك التركيز على تحليل السيولة وضمان الامتثال الكامل لهذه المقررات.
- **تعزيز الأبحاث حول تحليل السيولة:** يُفضى إلى ضرورة زيادة الأبحاث والدراسات حول تحليل السيولة وكيفية تقدير مخاطرها بشكل أفضل. هذا يمكن أن يساهم في تطوير أدوات وأساليب جديدة لإدارة مخاطر السيولة.
- **تعزيز التوعية بمخاطر السيولة:** يجب أن تقوم المؤسسات المالية بزيادة التوعية بمخاطر السيولة بين موظفيها وإداراتها. يُفضى إلى ضرورة توجيه التدريب والتثقيف للتأكد من أن فهم مخاطر السيولة مشترك بين جميع أفراد المؤسسة.
- **تعزيز الشفافية التقريرية:** يمكن أن تكون الشفافية التقريرية حول مخاطر السيولة مفتاحًا في تحسين الثقة بين المستثمرين والأطراف المعنية. يجب على المؤسسات المصرفية تطوير تقارير دورية وواضحة حول وضعها بالنسبة للسيولة والصلابة المصرفية.
- **تعزيز التدريب والوعي للموظفين:** يجب أن يتم توجيه التدريب والتوعية للموظفين حول مخاطر السيولة وكيفية التعامل معها. يمكن أن تكون الوعي والمعرفة القوية للموظفين أداة قوية في إدارة المخاطر.
- **التحفيز للابتكار في البنوك:** يمكن تشجيع البنوك على الابتكار في مجال إدارة مخاطر السيولة والصلابة المصرفية من خلال تقديم حوافز ومكافآت للتحسين المستمر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ،2005
1. اسعد حميد العلي ادارة المصارف التجارية، مدخل ادارة المخاطر، الطبعة الاولى، الذاكرة لنشر والتوزيع، الاردن عمان 2013.
2. جميل سالم الزيدانين اساسيات في الجهاز المالي، المنظور العلمي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان 1999.
3. حربي محمد عريقان سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، 2010
4. خان طارق الله، احمد حبيب، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي للتنمية، جدة المملكة العربية السعودية، 2003
5. الخطيب سمير قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منشاة المعارف الاسكندرية، منشاة المعارف، مصر، 2005
6. طارق عبد العال حمادة، ادارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر 2003
7. عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2002.
8. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2007
9. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2007 ص240-241
10. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت –لبنان 2002.

المذكرات والبحوث الجامعية:

1. اسيا قاسمي وحمزة فيلالي المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي الاول حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها في اقتصاديات دول العالم يومي12-13 ديسمبر 2011.
2. اسيا قاسمي وحمزة فيلالي المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي الاول حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها في اقتصاديات دول العالم يومي12-13 ديسمبر 2011 .
3. بوشرمة عبد الحميد، تطويع العمل المصرفي الاسلامي مع اتفاقية بازل 3دراسة حالة مجموعة من البنوك الاسلامية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك جامعة الجزائر 3، سنة 2020/2019
4. حكيم براضية، التصكيك ودوره في ادارة السيولة في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير تخصص مالية وحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2010/2011
5. سمية بركاني، ادارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين البيضاء، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك جامعة ام البواقي، سنة 2016/2015
6. سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين البيضاء، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة العين البيضاء، 2017/2016
7. عتروس صونيا، ادوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر 2015/2014

8. كراتة كلثوم، بوعقة صفاء، ادارة مخاطر السيولة ودورها في تعزيز المركز المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة تقرت خلال فترة 2021/2018، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شاهدة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر سنة 2022/2021
9. نصر رمضان، دور المعلومات المحاسبية والمالية في ادارة مخاطر السيولة، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، قسم الحاسبة والتمويل، كلية التجارية، الجامعة الاسلامية، غزة 2013
10. هبله حفيظة، ادارة مخاطر القروض في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2015/2014
11. هيفاء غانية، ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3- دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الودي BEA – BDL– BNA، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية اقتصاد نقدي وبنكي جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي سنة 2015/2014

المجلات والجرائد:

1. طارق الله خان، احمد حبيب 2003 ، ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، ورقة مناسبات رقم 5 ،البنك الاسلامي للتنمية جدة
2. صلاح الدين محمد أمين الإمام، استخدام نظام التصنيف" Camels" في تحقيق السلامة المالية للمصارف العراقية، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد 13، 2010
3. صندوق النقد العربي، تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، أبو ظبي، 2017
4. غاري شينازي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36 صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005

مراجع باللغات الأجنبية:

1. Bissis joel . risk management in banking . second edition .john wily &sonsLTD.england .2002 .
2. Sylivie de coussergues. De labanque de diamostic a la stratigie5eme édition .dunodit .paris .2007
3. FMI, Indicateurs de solidité financière, guide D'établissement, 2006

الملاحق

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع: تعبئة استبيان في إطار بحث لنيل شهادة ماستر أكاديمي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أخي العامل، أختي العاملة، تحية طيبة وبعد:

يشرفنا وفي إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان: ***الادارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل وأثرها في تحقيق الصلابة المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية*** BADR ***وكالة غرداية***

حيث قمنا بالعمل على تحضير هذا الاستقصاء الذي نضعه بين ايديكم راجين منكم التفصل والتعاون بالإجابة على قائمة الاسئلة الواردة بموضوعية لما لذلك من أثر كبير على صحة النتائج التي سوف نتوصل إليها.

كما نعلمكم بان هذه المعلومات سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط وسنتعامل معها بسرية تامة، شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

من إعداد الطالبتين:

- **حاج قويدر فاطمة**
- **ال سيد الشيخ امنة**

تحت اشراف: أ. **قرونقة وليد**

السنة الجامعية: 2022– 2023

ملاحظة: الرجاء الاجابة على كل سؤال بوضع علامة Xفي المكان المناسب

القسم الأول: البيانات الشخصية

1.**الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2 . **المستوى التعليمي:** أقل من ثانوي ☐ مستوى ثانوي ☐ مستوى جامعي ☐

3. **طبيعة العمل :** رئيس مصلحة ☐ رئيس قسم ☐ مكلف بالدراسات ☐ عون ☐

4. **السن:** أقل من 30 سنة ☐ من 30– 39 سنة ☐ من 40– 49 سنة ☐ من 50 سنة فما فوق ☐

5 . **الخبرة:** 05 سنوات فأقل ☐ من 06 سنة – 10 سنة ☐من 11 سنة فما فوق ☐

القسم الثاني:

المحور الأول: تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية (المتغير المستقل)

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا: مؤشرات السيولة **هي القياسات والمعايير التي تُستخدم لتقييم كمية السيولة المالية المتاحة للبنك، والتي تعكس قدرته على تلبية التزاماته المالية واحتياجاته النقدية في الوقت المناسب**					
6. تُستخدم مؤشرات السيولة بشكل فعّال لتقدير مدى تحقيق السيولة المصرفية المطلوبة.					
7. يتم تقييم الاحتياجات المستقبلية للسيولة وفقًا للمخاطر المحتملة بشكل منتظم ومناسب.					
8. هناك توازن جيد بين الاحتياطات النقدية والأصول الاستثمارية في البنك.					
9. يتم تحديد وتحليل الاحتياجات المستقبلية للسيولة بناءً على التوقعات والمخاطر المحتملة.					
10. هناك مجهود كبير لتحقيق تنوع في مصادر التمويل لتحسين مستوى السيولة المصرفية.					

✓ ثانيا: مؤشرات رأس المال تشمل هذه المقاييس العوامل المالية التي تُظهر مدى تمويل البنك وقدرته على التحمل المالي والمخاطر المحتملة. يُستخدم رأس المال لحماية البنك من التدهور المالي.					
11. يتم تقدير حاجة البنك لمزيد من رأس المال بانتظام وفقًا لمستوى المخاطر والنمو المتوقع					
12. يتم تحديد مستوى رأس المال في البنك وفقًا للمخاطر المحتملة ومتطلبات الرقابة المالية.					
13. يعكس مستوى رأس المال الحالي للبنك قوتها في مواجهة المخاطر المحتملة					
14. تعتبر معدلات الرأسمال الأساسي والثانوي في البنك ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية؟					
15. يتم تحليل تأثير الاحتياجات المستقبلية والخسائر المحتملة على مستوى رأس المال بانتظام؟					
✓ ثالثا: مؤشرات الاستقرار المصرفي" تُشير هذه المؤشرات إلى مدى استقرار وقوة البنك في مواجهة التحديات والمخاطر المالية والاقتصادية المتغيرة.					
16. يتم تقييم مؤشرات الاستقرار المصرفي للبنك بانتظام لضمان تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار					
17. يعتمد البنك على سيناريوهات مختلفة لتقييم تأثير المخاطر المحتملة على استقرارها المصرفي					
18. يتبنى البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع المخاطر السيولية والائتمانية والتسوية بطريقة مناسبة لضمان الاستقرار المصرفي					
19. يتم تحديد مؤشرات مبكرة للاستقرار المصرفي للكشف عن أي تدهور محتمل في وقت مبكر					
20. يُعَزَّز الالتزام بمبادئ مقررات لجنة بازل من قدرة البنك على تحقيق استقرار مصرفي قوي					

المحور الثاني: الصلابة المصرفية (المتغير التابع)

القدرة الكاملة للبنك على البقاء قويًا ومستدامًا في مواجهة المتغيرات الاقتصادية والمالية والتحديات، مما يؤمن استمراريته وقدرته على تلبية احتياجات العملاء والأسواق.

21.يحقق البنك مستوى عالٍ من الصلابة المصرفية في ظل تطبيق مقررات لجنة بازل					
22.يعزز تطبيق مقررات لجنة بازل من القدرة على التعامل مع المتغيرات الخارجية بطريقة تحافظ على استقرار البنك					
23.يمكن تلافي تأثير المخاطر المحتملة بفعالية من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة السيولة المصرفية					
24.يساهم تطبيق مقررات لجنة بازل في تعزيز ثقة العملاء والأطراف المعنية في استقرار البنك					
25. يؤدي تطبيق مقررات لجنة بازل إلى تحسين تحديد احتياجات رأس المال وإدارته بشكل أفضل					
26. إن تطبيق مقررات لجنة بازل يعزز من قوة البنك في مواجهة التحديات المصرفية المتغيرة					
27. إن تطبيق مقررات لجنة بازل يساهم في تحقيق أداء مالي مستدام وموثوق به للبنك					
28. إن تطبيق مقررات لجنة بازل يعزز من استقرار سوق المؤسسات المالية بشكل عام					
29. يمكن ربط تطبيق مقررات لجنة بازل بتحقيق أهداف الاستدامة المصرفية والمجتمعية					
30. يمكن تحسين أداء البنك وتحقيق تميز تنافسي من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل					

شكرا جزيلا لكم على تعاونكم

الملحق (02)

قائمة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية
01	د. مخنان عقبة	أستاذ محاضر ب – جامعة غرداية
02	د. بن الزين حمزة	أستاذ محاضر ب – جامعة غرداية
03	د. جوادي سميرة	أستاذ محاضر ب – جامعة ورقلة
04	د.قرونقة وليد	أستاذ محاضر ب – جامعة غرداية

الملحق (03)

مخرجات نظام SPSS

Fréquences

Statistiques

		الجنس	المستوى التعليمي	السن	طبيعة العمل	الخبرة المهنية
N	Valide	45	45	45	45	45
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		1.58	1.76	1.98	2.80	2.38
Erreur standard de la moyenne		.074	.163	.108	.161	.107
Médiane		2.00	1.00	2.00	3.00	3.00
Ecart type		.499	1.090	.723	1.079	.716
Variance		.249	1.189	.522	1.164	.513
Asymétrie		-.326-	1.285	.034	-.377-	-.713-
Erreur standard d'asymétrie		.354	.354	.354	.354	.354
Kurtosis		-1.984-	.259	-1.021-	-1.125-	-.704-
Erreur standard de Kurtosis		.695	.695	.695	.695	.695
Plage		1	3	2	3	2

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	42.2	42.2	42.2
	أنثى	26	57.8	57.8	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الليسانس	26	57.8	57.8	57.8
	الماستر	11	24.4	24.4	82.2
	الدكتوراه	1	2.2	2.2	84.4
	شهادات أخرى	7	15.6	15.6	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	12	26.7	26.7	26.7
	من 30 إلى 40 سنة	22	48.9	48.9	75.6
	أكثر من 40 سنة	11	24.4	24.4	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

طبيعة العمل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	7	15.6	15.6	15.6
	رئيس قسم	10	22.2	22.2	37.8
	مكلف بالدراسات	13	28.9	28.9	66.7
	عون	15	33.3	33.3	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	6	13.3	13.3	13.3
	الخبرة من 05 الى 10 سنوات	16	35.6	35.6	48.9
	الخبرة أكثر من 10 سنوات	23	51.1	51.1	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

Descriptives

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100.0
	Exclue[a]	0	.0
	Total	45	100.0

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
تُستخدم مؤشرات السيولة بشكل فعّال لتقدير مدى تحقيق السيولة المصرفية المطلوبة.	13.577	44	.000	2.156	1.84	2.48
يتم تقييم الاحتياجات المستقبلية للسيولة وفقًا للمخاطر المحتملة بشكل منتظم ومناسب.	14.514	44	.000	2.289	1.97	2.61
هناك توازن جيد بين الاحتياطات النقدية والأصول الاستثمارية فى البنك.	12.363	44	.000	2.022	1.69	2.35
يتم تحديد وتحليل الاحتياجات المستقبلية للسيولة بناءً على التوقعات والمخاطر المحتملة.	14.133	44	.000	1.956	1.68	2.23
هناك مجهود كبير لتحقيق تنوع في مصادر التمويل لتحسين مستوى السيولة المصرفية.	12.604	44	.000	2.156	1.81	2.50
يتم تقدير حاجة البنك لمزيد من رأس المال بانتظام وفقًا لمستوى المخاطر والنمو المتوقع	13.226	44	.000	2.111	1.79	2.43
يتم تحديد مستوى رأس المال في البنك وفقًا للمخاطر المحتملة ومتطلبات الرقابة المالية.	12.972	44	.000	2.111	1.78	2.44
يعكس مستوى رأس المال الحالي للبنك قوتها في مواجهة المخاطر المحتملة	13.726	44	.000	2.022	1.73	2.32
تعتبر معدلات الرأسمال الأساسي والثانوي فى البنك ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية؟	12.877	44	.000	2.044	1.72	2.36
يتم تحليل تأثير الاحتياجات المستقبلية والخسائر المحتملة على مستوى رأس المال بانتظام؟	13.739	44	.000	2.067	1.76	2.37
يتم تقييم مؤشرات الاستقرار المصرفي للبنك بانتظام لضمان تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار	13.817	44	.000	2.133	1.82	2.44
يعتمد البنك على سيناريوهات مختلفة لتقييم تأثير المخاطر المحتملة على استقرارها المصرفى	13.426	44	.000	2.044	1.74	2.35
يتبنى البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع المخاطر السيولية والائتمانية والتسوية بطريقة مناسبة لضمان الاستقرار المصرفى	12.872	44	.000	1.911	1.61	2.21
يتم تحديد مؤشرات مبكرة للاستقرار المصرفي للكشف عن أي تدهور محتمل في وقت مبكر	13.466	44	.000	2.089	1.78	2.40
يُعَزَّز الالتزام بمبادئ مقررات لجنة بازل من قدرة البنك على تحقيق استقرار مصرفي قوي	13.426	44	.000	2.044	1.74	2.35

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Intra-population	Entre personnes	63.808	44	1.450		
	Entre éléments	18.332	24	.764	.779	.766
	Résidus	1035.348	1056	.980		
	Total	1053.680	1080	.976		
	Total	1117.488	1124	.994		

Moyenne générale = 2.02

Test T

Test T-carré de Hotelling

T-carré de Hotelling	F	ddl1	ddl2	Sig
62.810	1.249	24	21	.305

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
716.	.298	25

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne		Ecart type	Variance	Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.
الجنس	45	1	2	1.58	.074	.499	.249	-1.984-	.695
المستوى التعليمي	45	1	4	1.76	.163	1.090	1.189	.259	.695
السن	45	1	3	1.98	.108	.723	.522	-1.021-	.695
طبيعة العمل	45	1	4	2.80	.161	1.079	1.164	-1.125-	.695
الخبرة المهنية	45	1	3	2.38	.107	.716	.513	-.704-	.695
N valide (liste)	45								